الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الإدارة المحلية

تمويل التنمية المحلية بالجزائر

دراسة حالة بلدية برهوم بالمسيلة

من إعداد:

سلامي فريد

تحت إشراف:

د.رداوي عبد المالك

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
زايدي عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	المسيلة	رئيسا
رداوي عبد المالك	أستاذ التعليم العالي	المسيلة	مشرفا ومقررا
جعفري عبد الرزاق	أستاذ محاضر أ	المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): سلامي فريد الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 09684 والصادرة بتاريخ 2014/05/08

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: تمويل التنمية المحلية بالجزائر دراسة حالة بلدية برج بوعريريج

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/16

توقيع المعني (ة)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

لحمد لله الذي أمر بشكره, ووعد من شكره بالمزيد، ونشهد أن لا اله إلا الله هو المبدئ والمعيد، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقران المجيد، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون .

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بأحر تشكراتنا إلى :

– الدكتور رداوي عبد المالك الذي ساعدنا في إعداد بحثنا هذا، فكان بمثابة الموجه والمرشد

– أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية

لجامعة المسيلة على المجهودات المبذولة خلال فترة الدراسة: 2023/2022.

وإلى كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب في إنجاز هذه الدراسة.

الإهداء

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى االله عليه وسلم.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء،إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي وأخواتي الاعزاء.

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الأخوة الذين لم تلدهم أمي إلى أصدقائي:

إلى أستاذي القدير رداوي عبد المالك وإلى كل من كانوا سندا لنا من قريب أو من بعيد وإلى من كانوا معنا على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

قائمة الجداول
والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح مساحة بلدية برهوم	45
02	إيردات الإستغلال المالي	50
03	يمثل إيرادات ونواتج الأملاك	52
04	يمثل إحصائيات الضرائب غير مباشرة 2021-2023	53
05	يمثل القروض والهبات والوصايا2021-2023	54
06	يمثل منتوجات صندوق التضامن البلدي 2021-2023	55
07	يمثل إحصاءات الإيرادات من 2013-2019	56
08	يمثل إحصاءات الإيرادات من 2013-2019	56
09	يمثل إحصائيات الإيرادات من 2021-2023.	56
10	الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم لسنة المالية 2020	58
11	الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم لسنة المالية 2021	60
12	مجموع المبالغ المرصودة للفترة 2018-2021	62
13	يمثل حجم التمويل الذاتي مقارنة بحجم التمويل الخارجي 2013- 2019	66
14	يمثل نسبة التزود بالكهرباء والغاز	67
15	يمثل حجم التمويل النفقات مقارنة بحجم تمويل الإيرادات 2013-2019	67

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح الهيكل التنظيمي لبلدية برهوم.	49

مقدمة

مقدمة

إن الإهتمام بالتنمية المحلية يعد من الأمور الإجتماعية القديمة التي حرصت أغلب دول العالم على متابعتها والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح، إذ أصبحت تحضى بإهتمام كبير ومتزايد خاصة الدول النامية منها، حيث أصبحت للتنمية المحلية مكانة خاصة على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، وتم تقديم التنمية المحلية كبديل إستراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه الدول النامية بشكل عام، لا سيما بعد تغير الدور الأساسي للدولة من وظيفة الدولة الحارسة التي تقوم بمهام الدفاع والأمن والعدالة، إلى وظائف أخرى حيث أصبحت تتدخل في ميادين لم تعرفها من قبل كالمجال الإقتصادي والإجتماعي مما أدى إلى تعدد وظائفها إضافة إلى المهام الكلاسيكية، وارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية التي يمكن التحكم بها إلى حد كبير أكثر من إرتباطها بالعوامل الخارجية.

وفي إطار سعيها لتحقيق التنمية إنتهجت الكثير من الدول منذ الثمانينات من القرن العشرين في التحول نحو المزيد من اللامركزية وإعطاء دور كبير للوحدات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني كشركاء في عملية التنمية، حيث أصبح الأخذ بنظام اللامركزية لاسيما اللامركزية المالية وإصلاح الحكومات المحلية (المجالس المحلية) ضمن عدد من الإتجاهات السائدة في مراجع التنمية.

وعلى غرار الكثير من الدول أعطت الدولة الجزائرية للجماعات المحلية الكثير من العناية، حيث أرست الدساتير الجزائرية قاعدة التنظيم اللامركزي في التسيير، حيث تتمتع هذه الجماع ات(الولاية والبلدية) في الجزائر بالاستقلالية المالية والإدارية، وتمنح لها صلاحيات واسعة بموجب إصلاحات قانونية في كافة المجالات سواء الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، أو الثقافية، كل هذا قصد تمكين هذه الجماعات من تحقيق تنمية محلية تتماشى والتنمية الشاملة التي تسعى الدولة لتحقيقها، وتثمين مواردها خاصة بعد إصلاح النظام الضريبي سنة 1992 والقوانين المالية المتعاقبة، ولقد إزداد الإهتمام بالتمويل

المحلي في الجزائر في الآونة الأخيرة خاصة بعد إنهيار أسعار البترول على اعتبار أن هيكل التمويل المحلي يعتمد بالأساس على الإعانات المقدمة من طرف الدولة،

حيث أن هذا الإنهيار أثر مباشرة على الإعانات المقدمة من طرف الدولة، ولذلك كان لزاما من البحث على سبل جديدة لتنويع وتثمين موارد الجماعات المحلية، كون أن عملية التنمية تتطلب تعبئة أكبر قدر من الموارد المالية المحلية خاصة الذاتية منها من ضرائب ورسوم وعائدات هذه الجماعات بعيدا عن هيمنة الإدارة المركزية، والقرارات الموجهة، حيث يبرز ذلك من خلال الإصلاحات والتطورات المستحدثة في القوانين المؤطرة للبلدية والولاية، وآخرها قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 07/12، حيث أن هذه القوانين تمكن المجالس المحلية من آداء مهامها التنموية، وتنويع مصادرها التمويلية بإشراك المجتمع المدني والفاعلين الإجتماعيين، كآليات فعالة لتحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المحلي إلى حد ما.

إنطلاقا من هدف معرفة واقع تمويل التنمية المحلية في الجزائر، لا بد من توضيح وتحديد مفهموم التنمية المحلية والتمويل المحلي وشروطه وأهدافه وأهميته للجماعات المحلية بصورة خاصة، وأثر التنمية المحلية كجزء لا يتجزء من التنمية الشاملة للدولة، وذلك بإسقاط واقع تمويل هذه العملية على بلدية برهوم كنموذج من بلديات ولاية المسيلة.

أولاً: أهمية الموضوع:

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوعه، وهو دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية، هذا في ضوء التحولات السياسية والاقتصادية التي صاحبت مفهوم الدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون والديمقراطية، فضلا عن الإهتمام المتزايد بموضوع تمويل التنمية المحلية، والتي تعد من المواضيع الهامة لأن مسألة التنمية المحلية قائمة أساسا على موضوع التمويل المحلي، بإعتباره الركيزة الأساسية في عملية التنمية، واعتبار البلدية النواة الأساسية في تحقيق التنمية المحلية من خلال تنوع مواردها المالية بين داخلية وخارجية من أجل تلبية حاجات المجتمع المحلي، وتحقيق طموحات ورغبات المواطنين.

ثانياً: أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أهم مصادر الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر.
- توضيح دور وعلاقة الجماعات المحلية بالتنمية المحلية بالجزائر.
- تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في تحصيل هذه الموارد.
- إبراز أهم الإصلاحات والمساعي التي إعتمدتها الجزائر في إصلاح مالية الجماعات المحلية.
- البحث ميدانيا عن مصادر التنمية المحلية ببلدية برهوم، وصعوباتها وآليات تفعيلها.

ثالثاً: طرح الإشكالية:

لا تستطيع الجماعات المحلية خدمة المجتمع المحلي وتلبية مطالبه والقيام بالمهام والأعباء الموكلة إليها في مجال تحيق التنمية المحلية من جهة، وأن تنمي وتطور من قدراتها الذاتية من جهة أخرى، ما لم تعتمد على موارد مالية منتظمة وكفيلة بتمويل ميزانياتها وممارسة نشاطها المحلي، سواء كانت موارد ذات مصادر داخلية أو خارجية، وهذا يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالي:

كيف يساهم التمويل المحلي في دعم وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بصفة عامة، وفي بلدية برهوم بصفة خاصة ؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية ومنها:

✓ ما المقصود بالتمويل المحلي ؟

- ✓ ما هي أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية في الجزائر؟ وهل هي كافية لتحقيق التنمية المحلية ؟
- ✓ ما هو الدور الذي لعبه التمويل المحلي للبلدية في التنمية المحلية ببلدية برهوم؟
- ✓ ما هي أهم الموارد المالية لبلدية برهوم؟ وهل هي كافية لتحقيق التنمية المحلية ؟
- ✓ ما هي آليات وآفاق إصلاح نظام تمويل التنمية المحلية في الجزائر؟

رابعاً: الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سوف يتم طرح اقتراح الفرضيات التالية :

- ✓ تمثل الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة فاعلا رئيسيا في تحقيق التنمية المحلية.
- ✓ يعتبر التمويل المحلي من أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية.
- ✓ إن منح المجالس المحلية المنتخبة قدرا كبيرا من الإستقلالة، والصلاحيات الخاصة بتحصيل الإيرادات والنفقات يجعلها تحقق تنمية محلية.
- ✓ التنمية المحلية تستلزم تظافر الجهود بين الجماعات المحلية والسلطات المركزية لأنها تتجاوز الإمكانات المتاحة للجماعات المحلية.
- ✓ إصلاح نظام التمويل المحلي للجماعات المحلية، وتجديد العلاقة بينها وبين الدولة كاف لتحقيق التنمية المحلية.

خامساً: حدود الدراسة:

- ✓ الحدود الزمانية: دراسة وتحليل مصادر التمويل المالية لبلدية برهوم خلال الفترة:

من: 2013 إلى: 2019، مع إدراج إقتراحات وتوقعات المجلس البلدي لبلدية برهوم للفترة من: 2020- 2023.

الحدود المكانية: دراسة حالة بلدية برهوم.

✓ الحدود الموضوعية: التمويل المحلي للإدارة المحلية في الجزائر دراسة ميدانية على بلدية برهوم ولاية المسيلة.

سادساً: أسباب إختيار الموضوع:

لم يكن إختيارنا لموضوع تمويل التنمية المحلية وليد الصدفة بل نظرا للأهمية التي يحضى بها هذا الموضوع في الوقت الحالي، والدور الذي يلعبه في عملية التنمية المحلية، وهي الدوافع التي أدت إلى إختيار هذا الموضوع، وتنقسم إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، وهي كما يلي:

أ -إعتبارات موضوعية:

✓ تزايد الإهتمام بمعالجة قضايا التنمية المحلية، خاصة موضوع تمويل التنمية المحلية.

✓ التعرف على أهم مصادر التمويل المحلي، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية.

✓ معرفة مدى إستقلالية الجماعات المحلية في إستغلال مواردها المالية، وإستقلاليتها في إصدار القرارات.

✓ تناسب موضوع الدراسة مع التخصص المدروس.

✓ تدعيم المكتبة الجامعية بدراسات نظرية تكشف واقع تمويل التنمية المحلية في الجزائر.

ب- إعتبارات ذاتية:

✓ الرغبة في التعرف على الموضوع محل الدراسة بإعتباره موضوع مهم للفرد والمجتمع، وذلك من خلال التعرف على المشاريع التنموية الموجهة لإحداث التنمية المحلية، ومعرفة مصادر تمويلها.

✓ ربط بعض المفاهيم بما يحدث في واقعنا، وتنمية المعارف الذاتية.

✓ معرفة أهم المصادر المالية لبلدية برهوم .

✓ إرتباط الموضوع محل الدراسة وتناسقه مع التخصص المدروس.

سابعاً: أدبيات الدراسة:

الدراسة الأولى: زروقي عزالدين – غرس الله محمد ، مصادر التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، السنة الجامعية: 2021-2022.

- الإشكالية: إلى أي مدى تشكل محدودية مصادر التمويل المحلي وسوء إستغلالها، والمشاكل التي تعترضها ؟ وما هي الحلول الواقية التي يمكن تفعيلها لمعالجة هذة الظاهرة، وللتعمق أكثر في هذة الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:
- ما هي المميزات الخاصة للجماعات المحلية وما هي المصادر التي تعتمد عليها في تمويل ميزانيتها
- ما هي الأسباب التي تقوم عليها ميزانية البلدية والمراحل التي تمر عليها
- ما هي الأسباب التي تقف وراء انتشار ظاهرة تسجيل حالات العجز في ميزانية البلدية؟ وهل هناك حلول لمواجهتها

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعلق بثلاثة عناصر أساسية ومهمة تحدد مقدار نجا ح أو فشل الجماعات المحلية وخاصة البلدية في أداء الدور الذي تأسست من أجلك وهو المساهمة الأكبر في تحقيق التنمية وإشباع حاجيات المواطنين حيث تتمثل هذة العناصر في التالي :

- أهمية نجاعة مصادر التمويل المحلي في تمكين البلدية من تحقيق الأهداف والمشاريع المسطرة.

- أهمية ميزانية البلدية ب إعتبارها وثيقة إدارية ومالية تقديرية تحمل في مضمونها مختلف المخططات والبرامج التنموية
- خطورة ظاهرة العجز في ميزانية البلدية وآثارها السلبية على انشغا لات الحيوية للمواطنين.
- **الدراسة الثانية:** دراسة خنفري خيضر: تمويل التنمية المحمية في الجزائر (واقع وأفاق)أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2011، حيث تدور إشكالية هذا البحث حول فعالية نظام تمويل التنمية المحمية، وما هي الإستراتيجية المثلى التي يجب إتباعها من أجل تجديد هذا النظام؟ حيث توصل الباحث إلى حتمية تجديد تمويل التنمية المحمية وهي من خلالها تبني إستراتيجية تتمثل في القطيعة مع الممارسات والأساليب القديمة وتبني إستراتيجية شام لة تشمل كافة عناصر تمويل التنمية المحمية الداخ لية والخارجية
- إشكالية تعتمد التنمية المحمية بالدرجة الأولى عمى التمويل الذاتي لإحداث زيادات في مستوياتها، ذلك تنط لق من القاعدة الشعبية وتعبر عن مطالب ها وحاجاتها وترتيب أولوياتها في المشروعات التي ل ها أ همية ظرفية أكبر من غير ها ولتجسيد ذلك وجب تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الذاتية من طرف الجماعات المحلية.

ثامناً: الإطار النظري والمنهجي للدراسات:

أ. الاقترابات:

القانوني:

تم استخدام الاقتراب القانوني للإطاحة بمختلف المعايير، الضوابط و الآليات القانونية التي التي تخص التمويل المحلي للجماعات المحلية وذلك بدراسة تحليلية لأهم المصادر التمويلية

للبلدية برهوم ويبدوا واضحا أن استعمال المنهج القانوني الذي يتيح فهم القواعد القانونية التي تحكم أساليب التمويلية المحلية للبلدية من حيث التزاماتها و واجباتها.

المؤسسي:

تم اعتماد الاقتراب المؤسسي لغاية معرفة مختلف الأدوار التي تقوم بها الجماعات المحلية، من أجل الحصول على التمويل المحلي والذي يتمثل في فرض ضرائب مع الحصول الإعانات المختلفة، يتيح إستخدام الإقتراب المؤسسي التطرق بشكل من التفصيل إلى الدور الذي تلعبه الإدارات المحلية في التنمية المحلية و في هذا الإطار تعتبر مصادر التمويل المحلية للجماعات المحلية أهم مصدر من أجل تحقيق التنمية المحلية.

النسقي:

تم إستخدام الإقتراب النسقي في تحليل مصادر التمويلات المحلية للجماعات المحلية سواءاً داخلية أو خارجية أكثر ملائمة لمعالجتها إذ ينظر من خلاله إلى كيفية الحصول على هذه التمويلات وكيفية إنفاقها على مستوى هذه الجماعات، ومن هنا نستنتج أن الاقتراب النسقي ساهم في معرفة دور وكيفية والطريقة التمويل المحلي في دفع التنمية المحلية.

ب. المناهج:

- ✓ إعتمدنا في الدراسة على مناهج مختلفة بما يتماشى وطبيعة كل فصل، حيث إعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتميز بجمع البيانات والمعلومات ثم تفسيرها وتحليلها، وبإعتباره المنهج الملائم لدراسة ظاهرة تمويل التنمية المحلية، فالمنهج الوصفي يقوم بتشخيص الظاهرة ثم بعد ذلك يقوم بتقويمها وإيجاد الحلول الملائمة لها .

- ✓ كما إعتمدنا على المنهج التاريخي بالتطرق إلى تطور الجماعات المحلية وتنامي دورها في عملية التنمية المحلية والإصلاحات االمتعلقة بقوانين الجباية المحلية ومصادر تمويلها في الجزائر.
- ✓ كما إعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك من خلال دراسة تحليلية لأنواع مصادر التمويل لبلدية برهوم بموضوعية وبإطار ممنهج ومتكامل، من خلال عرض وتحليل البيانات لتلك المصادر.
- ✓ كما إعتمدنا على منهج دراسة حالة وذلك بإختيار بلدية برهوم كنموذج أو عينة من بلديات ولاية المسيلة بتناول أهم الإيرادات المالية للبلدية والمخصصة للتنمية المحلية للمجتمع المحلي.

تاسعاً: صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات أثناء الدراسة، وذلك راجع إلى ما يلي :

- ✓من أهم الصعوبات التي واجهتنا في القيام بهذ البحث هي عدم إمكانية الحصول على بعض المعلومات والبيانات الكافية واللازمة لتغطية الجانب التطبيقي للدراسة ، لعدم إستطاعتنا الحصول على البيانات والوثائق ، وذلك لتحفظ الإدارة المسؤولة عليها والقيود الإدارية التي تعاني منها تلك المكاتب الإدارية، وبحجة سرية الوثائق الإدارية.
- ✓ضيق الوقت في إنجاز هذه الدراسة، فموضوع تمويل التنمية المحلية موضوع كبير ومتشعب يستلزم الكثير من الوقت.

عاشراً: هيكل الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة والإلمام بمختلف جوانبها، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة وذلك كما يلي:

مقدمة

الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان" مدخل مفاهيمي للدراسة "، وفي هذا الفصل تم التركيز في المبحث الأول على "ماهية التمويل المحلي " عموما من حيث المفهوم، وذلك بالتطرق إلى التعريف، الخصائص، الشروط، والأهداف، ثم الأنواع، ثم المبحث الثاني الذي تطرقنا فيه إلى" التنمية المحلية من حيث المفهوم"، حيث تطرقنا إلى تعريفها، وأهميتها، وأهدافها، ومقوماتها، ثم المبحث الثالث، الذي جاء تحت عنوان "حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي " الذي أكدنا فيه على العلاقة الطردية بين التنمية المحلية والتمويل المحلي.

أما الفصل الثاني والذي تم عنونته ب"مصادر التمويل المحلي في الجزائر" ، والذي قسم إلى مبحثين فتناولنا من خلاله في المبحث الأول المصادر الداخلية للموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناولنا المصادر الخارجية لهذه الجماعات.

أما الفصل الثالث والذي خصص لدراسة حالة أوعينة بلدية "برهوم دائرة مقرة ولاية المسيلة" ، ولمعرفة واقع تمويل التنمية المحلية في البلدية، حيث قمنا أولا في المبحث الأول بتقديم بلدية برهوم ، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى مصادر التمويل المحلي للبلدية، ثم في المبحث الثالث أعطينا لمحة عن آفاق إصلاح تمويل التنمية المحلية في الجزائر بصفة عامة.

وأخيرا الخاتمة التي تعتبر ثمرة الدراسة، حيث تم تلخيص كل ما جاء في الدراسة، زيادة إلى أهم الاستنتاجات المستخلصة لدراستنا للموضوع مدعمة ببعض التوصيات الموجهة نحو التنمية المحلية وأهمية التمويل المحلي، مع تحديد الآفاق المستقبلية لهذه الدراسة.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي
والنظري للدراسة

لبلوغ التنمية المحلية تحتاج الجماعات المحلية لتمويل محلي ذاتي بقدر كاف لتحقيقها وإنجاحها، فالعلاقة بين التنمية المحلية والتمويل المحلي علاقة طردية، حيث يتأثر مدى تطور التنمية المحلية بمدى اعتماد الإدارة المحلية على مواردها المالية الذاتية.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول تحت عنوان مفهوم التمويل المحلي:** الذي سنعرض فيه تعريف التمويل المحلي وخصائصه وشروطه، وأهمية التمويل المحلي، وكذلك أنواع التمويل المحلي.
- **المبحث الثاني تحت عنوان مفهوم التنمية المحلية :** الذي سنعرض فيه تعريف التنمية المحلية، وأهميتها، وأهدافها، ومقوماتها.
- **المبحث الثالث: حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي** ، الذي سنعرض فيه العلاقة الطردية بين التمويل المحلي والتنمية المحلية.

المبحث الأول : مفهوم التمويل المحلي

من خلال الدراسات التاريخية فقد عمل الإنسان على تطوير قدراته الاقتصادية للتحرر من كل أشكال العوز والتبعية، لذا نجد الأمم السابقة قد إتجهت إلى بناء اقتصادياتها من الموارد المتوفرة وتأهيل العامل البشري لإدارتها وتسييرها .

لذلك تسعى الدول عن طريق ما يسمى بالجماعات المحلية إلى تقديم العديد من الخدمات، وإنجاز الكثير من المشاريع والتي تتطلب الموارد المالية اللازمة، كما أن هذه الخدمات والمشاريع تحتاج إلى كفاءات بشرية مؤهلة ومدربة، ومن أجل جذب هذه الكفاءات وتحفيزها لا بد من توفير موارد مالية كافية، ولتحقيق ذلك لا بد من العمل على تطوير الموارد الذاتية المتاحة، والبحث على موارد مالية من مصادر خارجية سواء كانت إعانات حكومية أو قروض بشرط أن لا تمس بمدأ إستقلالية الجماعات المحلية.

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى العناصر التالية:

المطلب الأول : تعريف التمويل المحلي

المطلب الثاني: شروط التمويل المحلي

المطلب الثالث : أهمية التمويل المحلي.

المطلب الأول: تعريف التمويل المحلي:

يعتبر علم التمويل من العلوم الحديثة نسبياً، حيث إنبثق عن علم الإقتصاد بعد أزمة الكساد العالمي (1929–1933)، وظهرت معه عدة موضوعات مثل هيكل التمويل والسيولة،.....الخ، ففي الإقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية للتنمية.

وسنتطرق إلى معنى كلمة التمويل بصفة عامة ثم بعد ذلك إلى معنى التمويل المحلي.

أولاً: تعريف التمويل:

بقي علم التمويل وصفياً خلال المراحل الأولى من أربعينيات القرن العشرين، وتحول إلى التحليلي أوائل الخمسينيات من نفس القرن بظهور نظرية "مارك ويتز"، ثم نظرية "ميلر ومود جلياني" حول هيكل التمويل وتكلفة الأموال في الفترة (1956 –1961)،

ثم تطورت هذه النظرية من طرف "ماركويتز" و"وليام شارب"، وقد ظهرت بعدها نظريات أخرى حول التمويل مثل "تكلفة الإفلاس" و"تكلفة الوكالة ونظرية التوزيع"[1].

وعموما يمكن **تعريف التمويل لغة**: بأنه الإمداد بالمال.

أما إصطلاحا: فهو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع[2].

وهناك تعريف آخر للتمويل:

---

[1]–خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان، الوساطة المالية غير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي، الجزائر، جامعة الشلف، قسم العلوم الإقتصادية، 2006، ص 98.

[2]– عبيد علي أحمد الحيجاوي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملتها ضريبيا ، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 11.

"عبارة عن تطبيق مجموعة أساليب يستخدمها الأفراد والمنظمات لإدارة أموالهم وعلى وجه الدقة إدارة الفرق بين مداخيلهم ومصاريفهم، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بإستثماراتهم"

ويعرفه الكاتب "بيتش" على أنه:" الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها "

ويعرفه كذلك على أنه: "توفير المبالغ النقدية لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام"[1].

ثانياً: تعريف التمويل المحلي:

لقد إختلفت وتنوعت التعريفات المقدمة للتمويل المحلي باختلاف وجهات النظر من طرف المفكرين والب احثين، وسيتم التطرق إلى بعضها ومنها:

فقد عرفه "عبد المطلب عبد الحميد" بأنه:

"هو كل الموارد المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق اكبر معدلات لتلك التمنية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة"[2]، ومن خلال هذا التعريف يمكن القول أن التمويل المحلي يعتبر الدعامة الرئيسية لإتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية، لأن هناك علاقة طردية بين درجة إستقلالية الجماعات المحلية في إتخاذ تلك القرارات بعيدا عن تأثير الحكومة المركزية وبين توافر الموارد المالية للمحليات، من أجل إحداث المزيد من التنمية المحلية.

ولتنمية الموارد فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية، وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة يتم إعدادها على المستوى المحلي.

---

[1]– إيمانويل بالداكشي، بندكت كليمس، سانجيف جوبتا، إستخدام المالية العامة لحفز النمو ، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، صندوق النقد الدولي، عدد4، 2003، ص 13.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر،، 2001، ص 22.

وعرفه الكاتب "**فريد راغب النجار**" بأنه: "هو عصب الاقتصاد والمشروعات، فهو الجهاز العصبي المحدد لمسارات وقرارات النمو الاقتصادي والإداري ويحتاج التمويل إلى مدير معاصر وفعال ويتمتع بالمهارات الحاسوبية والتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في التمويل ولديه المهارات العرفية العقلانية في اتخاذ القرارات المثالية في التمويل وكذلك المهارات السلوكية في تحجيم المخاطر ودوافع الاستثمارات وأزمات التمويل مختلفة المصادر"[1].

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن التمويل المحلي يعتبر آداة لخلق مشاريع ومؤسسات تهدف إلى تحقيق أرباح عينية ومادية تصبو إلى الإكتفاء المحلي، وبرنامج تنموي يمكن أن يضاف إلى رصيد مقدرات الأمة ومن شانه أن يحقق اكتفاء مدروس ومساهم فعال في خلق مشاريع مرافقة له، هذا الطرح ، إن وضع على أسس عقلانية يمكن ان يسهم في دفع عجلة التنمية المحلية والرفع من المستوى المعيشي للفرد والمجتمع.

ويعرف الدكتور **عادل محمود حمدي** التمويل المحلي بأنه:" حجم الموارد المالية للمجالس المحلية بقدر ما يتضمنه التشريع من مصادر إيرادات تخص هذه المجالس وأن تتناسب هذه الموارد لهذه المجالس المحلية مع الإختصاصات التي تمارسها والمسؤوليات التي تضطلع بها "[2].

نستنتج من هذا التعريف أنه حتى تتمكن المجالس المحلية من النهوض بالتنمية المحلية وتقديم الخدمات الضرورية للمواطن في كل المجالات لا بد عليها أن تجمع أكبر قدر من مصادر إيرادات سواءا كانت مصادر داخلية أو خارجية، لأن التمويل المحلي يعتبر من الأمور الضرورية لقيام اللامركزية.

1- فريد راغب النجار، التمويل المعاصر، الإسكندرية،، الدار الجامعية، 2009، ص 07.

2-حمادو سليمة، "إصلاح الجماعات المحلية في الجزائر كخيار إستراتيجي" ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012، ص 75.

المطلب الثاني: شروط التمويل المحلي

تشكل استقلالية مالية الجماعات المحلية عنصرا أساسيا في تفعيل مبدأ اللامركزية في تسيير الشأن المحلي، من خلال تعبئة وتفعيل الموارد الذاتية للجماعات المحلية التي تتوفر على قانون محدد وميزانية خاصة كفيلة بتجسيد المهام والالتزامات التي تقع على عاتقها، وفي المقابل لابد من توافر مجموعة من الشروط والخصائص التي تميز التمويل المحلي عن باقي الموارد المالية من منطلق وجود فرق بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية؛ والتي من أهمها ما يلي:

1. **محلية المورد:** ويقصد به أن يكون وعاء المورد بالكامل داخل إقليم ونطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلته، وأن يكون متميزا بالقدر الكافي عن الموارد المركزية أو هو "أحد المجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات" مثل: الضريبة على المباني والعقارات التي تحصلها الوحدة المحلية.
2. **ذاتية المورد:** ويقصد به استقلالية الجماعات المحلية في تقدير سعر المورد المحلي تأسيسه وتحصيله سواء كان ذلك بصفة كلية أو جزئية، حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية
3. وحصيلة الموارد الذاتية المتاحة لها ، غير أن المشرع الجزائري لا يسمح للجماعات المحلية بتأسيس ضرائب محلية ، بل خص بها السلطة التشريعية تحقيقا لمبدأ العدالة ووحدة الضريبة
4. **سهولة تسيير المورد:** ويقصد به تيسير إدارة وتقدير وعاء المورد وتخفيض تكلفة تحصيله وجعلها أقل درجة ممكنة [1].
5. **مرونة المورد :** ويقصد إمكانية تعديل الوعاء المالي للمورد، أو استحداث أنواع جديدة، مما يحقق الاستجابة والتوازن مع نفقات الجماعات المحلية

[1]- اسماعيل قشام، محمد شقراني: "تمويل التنمية المحلية في الجزائر: المعوقات وسبل النجاح "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة مجلة البديل الاقتصادي، العدد 06، بدون سنة نشر، ص 68.

6. كفاية المورد واتساعه ويقصد به القدرة على تغطية الاحتياجات المحلية بكفاية، حتى تتمكن من تلبية الحاجات العامة .[1]

المطلب الثالث : أهمية التمويل المحلي.

للتمويل المحلي أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية وحياة الجماعات اللامركزية خاصة في الدول النامية، وتتجلى هذه الأهمية في:

1- تمكين المجالس المحلية المنتخبة من الوفاء بإلتزاماتها في تأدية الخدمات وتأمين إنتظام المرافق المحلية، وتدعيم إستقلالية هذه المجالس في إتخاذ قراراتها وتحديد أولوياتها[2].

2- تمويل مشروعات البنية التحتية في مختلف أقاليم الدولة، مثل قنوات الصرف الصحي، التزويد بالكهرباء، توزيع المياه الصالحة للشرب والنقل والمواصلات...الخ، وهو ما يؤدي إلى تحسين الخدمة العمومية للمواطن المحلي[3].

3- التمويل المحلي يؤدي إلى تطوير البنى التحتية مما يساهم في جلب الإستثمارات الوطنية والأجنبية وما له من أثر إيجابي على دعم النمو الاقتصادي لهذه الدول ككل.

4- التمويل المحلي يحقق الإستقرار للمواطن، الأمر الذي يمنع النزوح الريفي نحو المدن، الذي من شأنه يؤدي إلى تنمية متوازنة في جميع أنحاء الدولة.

ومنه تتجسد أهمية التمويل من خلال استثمارات الخطة التمويلية ،إذ أن الموارد المالية تتحدد من خلال مستوى الزيادة المستهدفة في الناتج الوطني والمستوى العام للإنتاجية الحدية لرأس المال وتطوير استعار عناصر ومستلزمات إنتاج السلع والخدمات الاستثمارية خلال فترة التنفيذ، وبالتالي فان التمويل يوفر الموارد المالية والأموال اللازمة لإنفاق على

---

[1]- اسماعيل قشام، مرجع سابق، ص 68.

2- مصلح ممدوح الصرايرة، القانون الإداري، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص246.

3- محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول لنظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان، 18-20 أغسطس 2003، ص5.

الاستثمارات وزيادة الناتج الوطني وتحسين مستوى معيشة الأفراد، ففي الاقتصاديات المعاصرة يعد التمويل العنصر الأساسي في تطوير القوى الإنتاجية وتكوين رؤوس أموال جديدة والتي تستخدم مرة أخرى في التطوير والتوسيع والنمو المستمر وتحتاج المشروعات الاستثمارية إلى تمويل في مرحلة الإعداد المشروع وفي مرحلة تمويل عملية الاستثمار وفي مرحلة الإنتاج وفي مرحلة التسويق وبالتالي فان العملية الإنتاجية والتمويلية مرتبطة بدورة النقود الاقتصاد الوطني ،بحيث تتحول هذه النقود خلال المراحل الأربعة السابقة الذكر إلى سلع وخدمات، ثم تعود هذه بدورها مرة ثانية إلى نقود بعد تسويقها ومن هنا تبرز أهمية التمويل في كونه مؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى وحدات الاقتصادية ذات العجز المالي ولكن حتى يؤدي التمويل هذا الدور المنوط به لابد من استخدام هذه الموارد أكفا استخدام حتى نضمن أعلا معدل لنمو الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني [1].

ومنه نقول ان تمويل مشاريع ذات جدوى اقتصادية واجتماعية، من الأهداف المتوخات للجماعات المحلية ، بغرض تحقيق اكتفاء ذاتي وبالتالي يتم رصد أغلفة مالية للتجسيد والتي يرجى منها أن تكون حلقة اقتصادية في دورة البناء والتشييد .

1- محمد محمود الطعامنة، مرجع سابق، 21-22.

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية :

التنمية المحلية هي ركيزة أساسية للمواطن تهدف إلى تحقيق توازن في مختلف المجالات لتحسين مستوى الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة .

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية

لقد تعددت واختلفت التعاريف التي تبحث في هذا المفهوم، نتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، حيث أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على مجال معين، بل أصبح يشكل عملية مجمعة متعددة الجوانب والأبعاد تسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية....إلخ.

حيث عرف الكاتب "**أحمد رشيد**" التنمية المحلية بأنها "السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع المدخول[1].

بالنظر إلى هذا التعريف الذي يعتر أن التنمية المحلية هي عبارة عن سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والإجتماعي للمواطن، وبالتالي لا تقتصر التنمية عل الجانب الاقتصادي دون سواه، كما أن التنمية المحلية بهذا المعنى هي عملية شاملة، فهي ليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية، كما أن التنمية في أي جانب من جوانبها هي عملية متكاملة فالتنمية المحلية وإن كانت تبدو إقتصادية في إطارها العام إلا أن هدفها

1- أحمد رشيد، التنمية المحلية، القاهرة، دار النهضة العربية،، 1986، ص 16.

إجتماعي، وهذا ما يؤكد على أن التكامل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية هو حتمي وضروري، ولا يقتصر هذا التكامل على الجوانب المادية فقط، ذلك أنه ولا بد ان يواكب التغيرات المادية تغيرات غير مادية تتمثل في ترشيد السلوك وترسيخ القيم لدى المواطنين، وأيضا محاربة التقاليد السيئة والتي تقف حجر عثرة أمام التقدم في كافة مجالات الحياة.

وعرفها الدكتور **عبد المطلب عبد الحميد** بأنها " العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة."[1]

وفقا لهذا التعريف نستنتج أن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسين، أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية المحلية، ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادرتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والإعتماد على النفس والمشاركة.

وعرفها **قزافيه قريفي (xavier Griffer)** " أنها مسار تنوع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم".[2]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص13.

[2] xavier griffe, territoires de France les enjeux economiques seciaux de la decentralisation, Ed, Paris,Economica, 1984, p 146.

هذا التعريف يعبر على أن التنمية المحلية عبارة عن مسار ضمن حدود معينة (إقليم) يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويعمل على تعبئة طاقات ذلك الإقليم بغرض إستغلال إمكانياته وموارده .

كما عرفها الأستاذ "**ويفر**" - "**weaver**" كآلاتي " التنمية المحلية تعني بكل بساطة إستعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكينها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة، إن مكونات هذه الحاجيات تتمثل في: ثقافة المنطقة، السلطة السياسية والم وارد الاقتصادية "[1]

هذا التعريف يشير إلى تضافر الجهود المحلية لسكان المنطقة من أجل تحقيق التنمية المحلية بكل جوانبها الثقافية، الاقتصادية، والسياسية...إلخ، دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على إعتبار ان التنمية المحلية هي كلا متكاملا لكافة جوانب الحياة.

وقد **عرفتها منظمة الأمم المتحدة** ب: "التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الإندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع" [1] .

من خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى التأكيد على ضرورة تنمية المجتمع المحلي وأيضا تضافر الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية للمجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازية بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية دون إهمال جانب من الجوانب

من خلال هذا العرض لتعاريف التنمية المحلية نستخلص أن التنمية المحلية هي عملية تراكمية والقصد منها إجراء إحداث تحسينات على كافة الأصعدة سواءا كانت على

1- "ميشيل تودارو- التنمية الإقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، الرياض، دار المريخ،، ص 50.

الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الإجتماعي أو الخدماتي على المستوى المحلي، في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها وأسسها عن التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها، كما تبرز الهدف الرئيسي من التنمية المحلية، إضافة لما تم ذكره كونها تمنح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع الهيئات المركزية سعيا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الإقليم، وهذه الهيئات المركزية تتيح للوحدات المحلية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الإقليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف .

وهناك تعاريف أخرى للتنمية المحلية نذكر منها:

هي عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع بمعنى أن التنمية يقصد بها أيضا الارتفاع الحقيق في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية أو غير اقتصادية.

هي عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي ما باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغير وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي .[1]

كما عرفها محي الدين صابر: بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية

1- د.المين العوض حاج احمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، مداخلة تحت عنوان الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، المؤتمر الدولي للتنمية المحلية، جامعة الجزائر، أغسطس 2008.ص9.

والاقتصادية ،وهذا الأسلوب يقوم على أحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا[1].

هي عملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة،لسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظوم شامل ومتكامل.[2]

في الأخير نستنتج أن التنمية المحلية هي نشاط منظم يصبو إلى تحسين المستوى المعيشي للمجتمع ، تهدف إلى إنشاء قواعد مجدية تعود بالنفع العام لاستغلال المقدرات الفكرية والطبيعية وتسخيرها في تقوية البنية الاقتصادية والاجتماعية لدفع عجلة التطور في شتى المجالات .

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية .

تتعدد مجالات أهداف التنمية المحلية إلى إقتصادية وإجتماعية وسياسية وإدارية، سوف يتم التطرق إليها كما يلي[3]:

1 -**الأهداف الاقتصادية:** تهدف التنمية المحلية إلى رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية غايتها وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح

1- د.عبد الله زبيري، التنمية المحلية مع نماذج تطبيقية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، محاضرات ألقيت على الطلبة 2021/2020، ص11.

2-عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتمنية المحلية، الإسكندرية،، دار الجامعة، 2001، ص 13.

3-خنفري خيضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر" ، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011،) ص 19- 20.

لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات إقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها، ومن ثم جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخاؤه المادي.

2 -**الأهداف الاجتماعية:** التنمية المحلية هو مجال تنموي يسعى إلى الإهتمام بتنمية الجانب

الإجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير، وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به والإهتمام بخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل: الصحة، التعليم، السكن، الضمان الإجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الإستثمار في الموارد البشرية.

3 -**الأهداف السياسية:** تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في الدولة على إعتبار أن التنمية المحلية تمثل إستجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية، ولا سيما إستجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة، والمشاركة السياسية، وتوزيع الأدوار ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال إستقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا بالإستقرار المحلي، والمتمثل في إختيار المواطنين من يمثلونهم لتولي السلطة على مستوى المجالس المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية المحلية.

التنمية المحلية تحقيق اللامركزية والمشاركة المحلية على إعتبار أن المواطنين والمنتخبين المحلين هم الأدرى بواقعهم.

4 -**الأهداف الإدارية:** ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين في المنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق

الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات، كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية وزيادة مهاراتها وقدراتها على إستخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى آدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.

كما أن للتنمية المحلية عدة أهداف عامة نذكر منها:

- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية
- جذب الصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير جميع التسهيلات لتطويرها وتوفير مناصب العمل لسكانها.
- تحقيق العدالة بين مناطق الدولة وذلك بشمولها بالمشاريع التنموية وعدم تمركزها في العصمة فقط.
- الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى الناطق الحضرية .
- تسريع عملية التنمية الشاملة وزيادة حرص المواطن على المحافظة على المشاريع التي ساهم في وضعها. [1]
- تخفيف حدة الفقر من اجل تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- خفض نسب البطالة على المستوى المحلي.
- تقليل العبء التمويلي على الدولة، وهو ما من ش أنه أن يحسن العلاقات المالية بين الدولة والجماعات المحلية.

1 وهيبة بن ناصر، " التمويل المحلي ودوره في التنمية المحلية" ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، جامعة البليدة، الجزائر، ص 98- 99.

- التقليص من حدة الفوارق الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية...
- تحقيق اللامركزية والمشاركة المحلية بـإعتبار أن المواطنين والمنتخبين المحليين هم أدرى بواقعهم.
- المساهمة في توفير الاحتياجات الضرورية للمواطنين ، دعم القاعدة الاقتصادية والمحافظة على البيئة للوصول تدريجيا لتحقيق التنمية الشاملة.

ونقول عن التنمية المحلية هي اللبنة الأولى لبناء الأمم تهدف بالأساس إلى تحقيق اكتفاء محلي بموارد محلية تستثمر فيه الطاقات البشرية والفكرية واستغلال الثروة مهما تنوعت تركيبتها لتحقيق تنمية مستدامة .

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية .

مقومات التنمية المحلية : لابد للتنمية المحلية مقومات والتي تتمثل في:

1 –**المقومات المالية:** تتطلب التنمية المحلية موارد مالية ذاتية كافية لتحقيق واجبها وأهدافها بتوفير الخدمات للمواطنين ،ووجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال عن طريق التخطيط المالي الجيد والدقة والوضوح في الميزانية.[1]

كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة[2].

2– **المقومات البشرية:** يعتبر العنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المالية أفضل استخدام لإقامة المشاريع والذي يقوم بتنفيذها ومتابعتها، وحل المشاكل التي تقابله في ذلك،لذلك يجب تحفيز العنصر البشري، وإشراكه في اتخاذ القرارات[3].

1–الزغبي سمارة خالد، تنظيم السلطة الإدارية، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص 35

2–خنفري خيضر، مرجع سابق، ، ص25

3–ريان عبد السلام، مرجع سابق، ص11

ونقول أيضا عن العنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ، ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة في الوقت الناسب[1] .

3- **المقومات التنظيمية:** هي النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات محلية لا مركزية مستقلة لها شخصية معنوية مع بقائها خاضعة نوعا ما لرقابة الإدارة المركزية[1].

من خلال الدراسة للمقومات الأساسية السالفة الذكر ، نرى أن المورد البشري المؤهل الذي يدير المقدرات المالية المرصودة لإنجاز مشاريع ذات جدوى مخطط لها سلفا ،وفق برنامج معد على أسس تنظيمية كفيلة للتجس.

1-خنفري خيضر، مرجع سابق، ، ص25

المبحث الثالث : حاجات التنمية المحلية لتمويل المحلي .

كل المشاريع الضرورية المسطرة تعترضها عواقب متعددة وأهمها الجانب التمويلي ، لذا بات من الحتمي أن تعكف الجماعات المحلية على إيجاد آليات تموينية من مصادر محلية بوضع برامج مناسبة لتجسيد المقترحات والأهداف المسطرة لتلبية الطلب والعمل على تذليل كل العقبات المواجهة.

المطلب الأول : التنمية المحلية وضرورة توافر الموارد المالية .

تشير الكثير من الدلائل والمؤشرات أي ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المحلية وارتفاع تكلفة إقامة مشروعات التنمية المحلية في الكثير من أنظمة الإدارة المحلية المطبقة في دول العالم المختلفة .[1]

ولاشك أن هناك العديد من الأسباب وراء ارتفاع معدلات تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية، ويمكن تقسيمها بصفة عامة إلى:[2]

- **عوامل داخلية :** تخص البيئة الداخلية للتنمية المحلية على مستوى المحليات وتنحصر تلك العوامل تقريبا في زيادة الأجور وارتفاع أسعار الخدمات ومستلزمات تقديم الخدمة أو إقامة المشروع أو تزايد الإهمال والتسبب في الكثير من الأحيان، وقد يضاف إلى ذلك سوء الإدارة وعدم كفاءتها في ترشيد التكلفة أو عدم كفاءتها في إدارة الخدمات والمشروعات الخاصة بالتنمية المحلية طبقا للمعايير الاقتصادية السليمة المتعارف عليها في المجال .

1-بعلي محمد الصغير، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلو، الجزائر، 2004، ص09.
2-خنفري خيضر، مرجع سابق، ص38.

- **عوامل خارجية :** وقد تنقسم تلك العوامل بدورها إلى مجموعة من عوامل تخص السياسات الاقتصادية والسياسات العامة والتي تشير إلى أن الحكومات المركزية في الكثير من دول العالم تتبنى سياسات إصلاحية وهذه السياسات تشمل بالدرجة الأولى مجموعة من العوامل أو المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة المشروعات الخاصة بالتنمية المحلية .

ومن ناحية أخرى هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تخص التغيرات في الاقتصاديات العالمية والتي تؤثر بدورها على عناصر التكلفة الخاصة بالتنمية المحلية وخاصة في تلك الدول التي تزداد اعتمادها على الخارج في هذا المجال .

المطلب الثاني: تزايد الاتجاه إلى الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية.

تشير الكثير من الدراسات التي أجريت على أنظمة الإدارة المحلية في الكثير من دول العالم سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية إلى وجود اتجاه واضح–وخاصة في الدول النامية– إلى تزايد اعتماد المحليات على الإعانات الحكومية المركزية في تقديم الخدمات المحلية وإقامة المشروعات الخاصة بتنمية المجتمعات المحلية المتاحة لعملية التنمية في الكثير من البلدان .

ويترتب على هذا الاعتماد المتزايد على الحكومة المركزية في تمويل التنمية المحلية قبول الجماعات الحلية المزيد من رقابة الحكومة المركزية مما ينتقص من الاستقلال المالي لهذه الجماعات .[1]

لتحقيق تنمية محلية شاملة بات من الحتمي وضع إستراتيجية تنموية تهدف إلى بناء قواعد يمكن الاعتماد على إنتاجها في استحداث مشاريع مكملة ، وهذا لمواجهة العجز المالي للجماعات المحلية لتمكينها من التسيير الحر باستغلال الموارد المتوفرة ، بعيدة عن

1خنفري خيضر، مرجع سابق، ص41/40

تأثير القرارات الفوقية ، وبالتالي يمكن استغلال عائداتها لتوسيع النشاطات في مجالات مختلفة ذات جدوى تعود بالمنفعة في تطوير.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الأول والذي كان عبارة مدخل مفاهيمي للمتغيرات الدراسة النظرية حيث تطرقنا إلى مفهوم كل من التمويل المحلي والتنمية المحلية ، بالاضافة إلى أهداف وأهمية التنمية المحلية والتمويل المحلي مع مقومات التنمية المحلية وشروط التمويل المحلي وفي الأخير نستنتج مايلي:

- التمويل المحلي هو كل الموارد المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية مثل الولاية ، الدائرة ، البلدية

- التنمية المحلية هي النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم البلدية أو الولاية من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم

الفصل الثاني:

مصادر التمويل المحلية

في الجزائر

تسيير التمويل المحلي الذي يتحقق من إيرادات وعائدات الضرائب والرسوم المختلفة على كل المرافق الناشطة في دائرة الاختصاص ، يمكن استغلالها محليا وذلك بتسطير برامج لإنشاءات جديدة تمكن من المساهمة رفع رصيد الخزينة ، الذي قد يستغل في تموين مشاريع اكبر، هذه الأخيرة يمكن اللجوء إلى تجسيدها ميدانيا بالتمويل الخارجي في حالة عجز التمويل الداخلي أو تجسيد مخطط ذو طابع جهوي أو وطني . [1]

1-داودي الطيب، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص106.

المبحث الأول: المصادر الداخلية للتمويل المحلي في الجزائر:

تتمثل في المصادر الجبائية وهي تتمثل في الضرائب والرسوم ، والضريبة تفرضها الدولة على الأشخاص المقيمين فيها إلزاما مساهمة منهم في التكاليف أو لتمويل الميزانية العامة للدولة أو المحلية دون مقابل ، أما الرسم فهو اقتطاع نقدي يدفعه كل شخص بحاجة لخدمة لفائدته تمول بيه الخزينة العامة للدولة.

المطلب الأول : المصادر الجبائية المباشرة:

تتمثل في كل من :

1- **الضرائب المحلية المباشرة المسماة** :وهي الضرائب محل القيد الاسمي وتتمثل بدورها في :

- **الرسم العقاري** : هو ضريبة سنوية مباشرة تدفع لصالح البلدية ،والعقار سواء كان مبني الموجود على أساس القيمة الايجارية الجبائية للمساحة المتواجدة عليها الممتلكات العقارية[1].

ويتعلق هذا الرس العقاري بالملكيات المبنية والغير مبنية ، وينقسم إلى:

✓ **الرسم العقاري على الملكيات المبنية :نرى منها**

- المنشات المخصصة لإيواء الأشخاص والموارد أو لتخزين المنتوجات .
- المنشات التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات
- أرضيات البنايات بجميع أنواعها وقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها.

1-عباس محمد مرزي، 2003، ص 62

- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع ، سواء كان يشغلها المالك ،أو يشغلها آخرون مجانا.

✓ **الرسم العقاري على الملكيات غير مبنية :**

نذكرها:

- المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم.
- مناجم الملح والسبخات .
- الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير.
- الأراضي الفلاحية[1].

- **الدفع الجزافي:** هو ضريبة مباشرة على الهيئات والمؤسسات التي تشغل مستخدمين على أساس مجموع الأجور والرواتب والمعاشات وتتغير في حسابها بتغير قوانين المالية وألغيت بموجب قانون المالية لسنة 2006المادة 13منه لتحفيز الاستثمار وتشجيعه[2].

✓ **الرسم على النشاط المهني** :أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1997،ويدفع من طرف الأشخاص الطبيعيون أو المعنيون الذين يمارسون نشاط تخضع عائداته للضريبة ، والضريبة على الدخل الإجمالي أو على أرباح الشركات باستثناء مسيري الشركات ذات مسؤولية المحدود[3].

1-لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد السابع، مجلة العلوم الإنسانية -جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2005، ص 19.

2-خنفري خيضر، تمويل التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر واقع وآفاق ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه-علوم-في العلوم الاقتصادية-فرع التحليل الاقتصادي-جامعة الجزائر3ن2011/2010، ص109

3-المادة 10 من الأمر 08-02 المؤرخ في 2008//07/24 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية عدد42.

ويستحق هذا الرسم سنويا من الإيرادات الإجمالية المحققة من قبل الخاضعين للضريبة الذين يمارسون نشاطاتهم الدائمة في الجزائر.[1]

- **الضريبة الجزافية الوحيدة :** احدث بموجب قانون المالية 2007،لتحل محل النظام الجزافي للضريبة ،والضريبة على الدخل الإجمالي والدخل على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني .....[2]

✓ **إيرادات ونواتج الأملاك :**

وهي الإيرادات التي تنتج عن استغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملاكها بنفسها، باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام، أو ما تحصل عليه نتيجة استعمال أملاكها من طرف الغير، ومن أهمها تلك الإيرادات الناتجة عن بيع المحاصيل الزراعية، وحقوق الإيجار وحقوق استغلال الأماكن في المعارض، الأسواق وأماكن التوقف، حقوق وعوائد منح الامتيازات (رخص البناء، استعمال المساحات العامة .....)

✓ **إيرادات الاستغلال المالي:**

تتمثل نواتج الاستغلال في كل الموارد المالية الناتجة عن بيع المنتجات أو تأدية خدمات للمواطنين والتي توفرها الجماعات المحلية،وتتسم هذه الإيرادات بالتنوع وترتبط وفرتها بمدى ديناميكية الجماعات المحلية. وتتكون هذه الإيرادات مما يلي:

- عوائد الرسوم الجنائزية.
- نواتج بيع السلع وتأدية الخدمات المتمثلة في فحص وختم اللحوم.
- رسوم عمليات الإبادة والرقابة الصحية ومكافحة الأوبئة.

1–وهيبة بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في التنمية المحلية ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، جامعة البليدة، ص 94

2–الجمهورية الجزائرية الشعبية، وزارة المالية، قانون 90–36 المؤرخ في 1994/01/01 المتضمن الضرائب المباشرة والرسوم المائلة، المادة231.

- حقوق الكيل، والوزن، والقياس.
- حقوق التخزين والإيداع في المخازن العمومية الصناعية والتجارية .
- الفوائد على القروض ونواتج المصالح التجارية والصناعية .[1]

المطلب الثاني: مصادر تمويل ذاتية الجبائية.

إلى جانب الإيرادات غير الجبائية التي تتحصل عليها الجماعات المحلية خلال السنة، تتوفر هذه الأخيرة على موارد جبائية ذات أهمية كبرى في ميزانيتها، إذ تمثل الموارد الجبائية حوالي 90 °/.من ميزانية البلديات، وتتكون من مداخيل الضرائب والرسوم المخصصة كليا أو جزئيا إلى الجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية. وتتمثل هذه الموارد المالية الجبائية للجماعات المحلية فيما يلي :

1-الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

لقد نصت المادة 267 منه على أن الضرائب المنصوص عليها يتم توزيعها بموجب قانون المالية بين البلدية والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلي (FCCL)أما المادة 222 منه فقد اعتبرت أن عائد الرسم على النشاط المهني يوجه كلية أي بمعدل 100 %لصالح ميزانية الجماعات المحلية وقد قسمت كما يلي % 59.0 :من 2 %من حاصل الرسم على النشاط المهني يعود للولاية ، 30.1 % من 2 %يعود لخزينة البلدية ، الباقي 0.11 %من 2 %من حاصلا لرسم على النشاط المهني يعود للصندوق المشترك للجماعات المحلية .الملاحظ هو أن المشرع الجزائري أخذ بقاعدة الغنم بالغرم لأ ن النشاطات التي تخضع لهذا النوع من الضرائب هي نشاطات غالبا ما تكون ذات أهمية وخطورة كنشاطات المقاولين ونقل الحروقات والمواد الحساسة عبر الأنابيب، حيث أعطى نسبة 70 %لخزينة

1-أعراب كريمة، عمريو نعيمة، إيرادات الجماعات المحلية -بلدية وولاية بجاية نموذجا -، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، السنة الجامعية 2016/2015، ص11-12.

البلدية لكي يوفر لها موردا يغطي نفقاتها العادية وغير العادية كتعويض المسؤولية عن الفيضانات، وهو ما أخذ به مجلس الدولة الجزائري في قراره الصادر 2010/06/24 في قضية بلدية تيزي راشد ، حيث أقر أن مسؤولية البلدية عن الأضرار الناجمة عن الفيضان تقوم بسبب عدم صيانة مجاري مياه الأمطار، قبل فصل الشتاء تجدر الإشارة إلى أنه على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية قد تم تشكيل لجنة وزارية مشتركة كلفت بإصلاح الجباية المحلية بتاريخ 09 /2007/07 ومن بين ما خلصت إليه أن نسبة الجباية بلغت ما يلي :

- الرسم على النشاط المهني TAP بلغ 58 %
- الرسم على القيمة المضاقة TVA بلغ 35 %
- التحصيل الضريبي الجزافي IFU بلغ 7%

2-الضرائب المحلية الغير مباشرة : تتمثل في :

- **رسم التطهير** : هو ضريبة سنوية تدفع من طرف كل شخص له ملكية مبنية ومن طرف المستعمل للملكية عن طريق التأجير ،ويمكن الدفع التضامني بين المستأجر والمالك ،وهو رسم ثابت يحدد من طرف رئيس البلدية بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي وبعد الاستطلاع رأي السلطة الوصية .
- رسم الحث على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة.
- رسم الحث على عدم تخزين فضلات المستشفيات والعيادات الصحية .
- رسم تكميلي على تلويث الجو من مصدر صناعي .
- الرسم الإضافي المتعلق بالمياه المستعملة ذات المصدر الصناعي .
- الرسم على الأطر المطاطية .
- الرس على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم

- الرسم على الممتلكات كل العقارات المبنية وغير المبنية وكل الحقوق العينية العقارية ....[1]

وتفرض هذه الرسوم على الإنتاج وعلى تداول الأموال أو على الاستهلاك وهي : رسم الذبح، رسم الإقامة،الرسم على القيمة المضافة ،حقوق الحفلات والأفراح، الرسم على الرخص والعقارات [2] ،الرسم السنوي على السكن ، إيرادات الأملاك العامة للجماعات المحلية ،منتوج الاستغلال ، الدمغة الجبائية على السيارات .

- **الرسم على القيمة المضافة tva**

هي ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنفاق أو الإستهلاك النهائي, ويطبق على العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا , باستثناء خدمات القطاع الإداري العمومي , بالإضافة إلى أنه رسم حيادي لا يؤثر على نتيجة المكلفين القانونيين كون المستهلك النهائي هو من يقوم بدفعها متضمنا في سعر السلعة أو الخدمة , دخل هذا الرسم حيز التطبيق في الجزائر بموجب 1قانون المالية لسنة1992 .

- **الرسم الداخلي على المستهلك :TIC**

(إن هدف السلطات العامة من وضع ضرائب على الاستهلاك خاصة بسلع معينة هو خاص لاستهالكات معينة كالمنتجات الضارة بالصحة . وتعرف الضرائب على الاستهلاك عموما بأنها الضريبة المسددة مقابل الانتفاع بالسلع والخدمات النهائية في الدول التي تستهلك فيها

- **الرسوم الايكولوجية:**

إن هذه الرسوم أنشأتها الدولة لمواجهة الأنشطة المسببة للتلوث والخطورة للبيئة, وتعتبر هذه الرسوم جديدة على البلديات.

1-عادل، مرجع سابق، ص59

2-حمادو سليمة، مرجع سابق،، ص82

الرسم على الأطر المطاطية:

أحدث هذا الرسم سنة 2006 عرف عدة تعديلات آخرها بموجب قانون المالية 2013 , يخص الاطر المطاطية الجديدة المستوردة أو المصنوعة محليا, يتم توزيع مداخيل هذا الرسم كما يلي

- 10 %لفائدة الصندوق الوطني للتراث الثقافي.
- 40 %لفائدة البلديات .وا ازلة التلوث.
- 21 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة . [1]
- **الرسم على الزيوت والشحوم :**

أنشئ هذا الرسم سنة 2006 وعدل بموجب قانون المالية 2013 , يتم تحديده عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني من الزيوت والشحوم, توزع مداخيل هذا الرسم كما يلي

35 % لفائدة البلديات

50 %-لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإز الة التلوث.

12 % لصالح الدولة.

- **المنتوجات الضريبية المنجمية:**
- حددت بموجب قانون المناجم، نسب ضرائب الإستخراج والرسم على حق استغلال المساحة المنجمية والضريبة على أرباح المناجم لفائدة الجماعات المحلية . [1]

1 –شوادرا إيمان، دور الضريبة المحلية على تمويل الجماعات المحلية دراسة حالة لبلدية بسكرة2019/2016، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية علوم الإقتصادية والتجارية وعلوم والتسير، قسم علوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، السنة الجامعية 2020/2019، ص12–16–15.

المبحث الثاني: مصادر التمويل الخارجية للتمويل المحلي في الجزائر:

تأتي عملية الاعتماد على الموارد الخارجية كعملية مرحلية أحيانا، أو كمرحلة استثنائية تلجأ إليها الجماعات المحلية عند الضرورة إذا كانت الموارد الداخلية لا تكفي لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار في الميزانية المحلية أحيانا أخرى.

المطلب الأول: الإعانات الحكومية:

1-إعانات الدولة والمؤسسات العمومية .

- ✓ **إعانات مخططات البلدية لتنمية .**

إضافة إلى الإعانات التي تتحصل عليها البلدية من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية، هناك إعانات أخرى تمنحها الدولة تتعلق بإنجاز برامج التنمية والتجهيز عن طريق اعتماد برامج تنموية للقضاء على التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه مختلف البلديات،وتتمثل هذه البرامج التنموية في برامج التنمية الصناعية وبرنامج نفقات التجهيز المحلي. يتم تنفيذ هذه المخططات من قبل الوالي المختص إقليميا الذي يقوم بتوزيع اعتمادات الدفع المخصصة للولاية من قبل المصالح المركزية للتخطيط والتنمية، ويتم توزيع قرارات هذه العملية على البلديات المعنية والقابضات ومصالح الخزينة على مستوى البلدية، وكل هذا بالنظر إلى العمليات والمشاريع الخاصة بكل بلدية.

وتتم هذه العملية عن طريق ما يعرف بمقرر اعتماد الدفع الذي يحتوي على مضمون المشروع ومبلغه الإجمالي وكل الشروط المتعلقة بالإنجاز.

يتم توجيه الاعتمادات المخصصة لمخططات البلدية نحو البرامج المتعلقة بالري والتزويد بمياه الشرب بنسبة 6.36 ، /.° التهيئة الحضرية بنسبة 15.22 ، /.° شق الطرق

1- سالمي عبد الوهاب، آليات تفعيل مصادر التمويل للحد من عجز ميزانية الجماعات المحلية -دراسة حالة بلدية مسيلة -أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوارة الطور الثالث في : العلوم المالية والمحاسبة، تخصص : مالية وجباية معمقة)، السنة الجامعية 2022، 2023، ص137

والمسالك بنسبة 03.17 ، °./وبناءات البلدية بنسبة 13 ، /.° حيث بينت هذه الإحصاءات الحاجة المتزايدة لإعانات الدولة وهو ما يعتبر مؤشر واضح على التبعية المالية للبلديات لإعانات الدولة.[1]

✓ **إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية :**

وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويقوم بتقديم الإعانات الخاصة بالتجهيز والاستثمار للجماعات المحلية، وهي إعانات استثنائية كما في حالة حدوث كوارث، وتحدد وزارة الداخلية تعليمات سنوية حول إجراءات منح الإعانات ليتماشى وأولويات المخطط الوطني.[2]

2- النواتج المحلية والإعانات المركزية

تبحث الإدارات المحلية على مصادر تمويل خارجية بسبب عدم كفاية الموارد المالية الذاتية وتتمثل في :

- **نواتج الأملاك المحلية** : وتتكون من ناتج كراء البنايات ،ناتج بيع المحاصيل ،حقوق الواجهات العامة ، ناتج بيع السلع والخدمات .
- **الإعانات المركزية:** وهي المساعدات جماعات المحلية التي تقدمها الدولة عن طريق صناديق خاصة وهي :[3]

- **إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية :** وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، ويقوم بتقديم الإعانات الخاصة بالتجهيز والاستثمار للجماعات المحلية، وهي إعانات استثنائية كما في حالة حدوث

1-أعراب كريمة عمريو نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

2-وهيبة بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، جامعة البليدة 2لونيسي علي، ص 96.

3-وهيبة بن ناصر، مرجع ..ص 192.

كوارث ، وتحدد وزارة الداخلية تعليمات سنوية حول إجراءات منح الإعانات ليتماشى وأولويات المخطط الوطني [1] .

- **إعانات مخططات التمنية :** وهما المخطط البلدي على مستوى البلدية والمخطط القطاعي للتنمية ذات طابع وطني تدخل ضمنها كل استثمارات الولاية وهدف المخططين هو توفير الحاجات الضرورية للمواطنين.
- **الإعانات المخصصة :** هي إعانات تساعد بها الجماعات المحلية من العاجزة لضعف مواردها الذاتية .
- –**القروض:** هو مبلغ من المال تستدينه الجماعات المحلية من البنوك للحصول على التمويل[2] .

ما يمكن استخلاصه مما سبق أن استقلال الجماعات المحلية على الصعيد المالي يبقى نظري أكثر منه عملي، فالجماعات الإقليمية (المحلية) تبقى تابعة للسلطات المركزية في مجال تحصيل الضريبة المحلية أكثر إذا ما قارنها بمجال استعمالها .[3]

المطلب الثاني: القروض وإعانات الصناديق.

1–القروض : تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة.

1–عزيز محمد الطاهر .2010 ص 99

2–مرغاد لخضر، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 07، فيفري 2005 ص96

3–العوفي علي، صلاحيات الجماعات المحلية في فرض الجباية المحلية، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، جامعة سيدي بلعباس كلية الحقوق (الجزائر)، المجلد 06، العدد04، السنة 2021، ص 128.

وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.[1]

2-الهبات والوصايا : تدخل ضمن إطار التبرعات التي يقدمها المواطنون في شكل هبات أو وصايا، وهي شكل من أشكال المشاركة الشعبية في التمويل المحلي،تتمثل في ما يساهم بها لمواطنين من تبرعات عينية أو نقدية ،إما بشكل مباشر للجماعات المحلية أو غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وقد تأخذ شكلا لوصية التي يتركها أحد المواطنين بعد وفاته ،أو هبة يتقدم بها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلاده[2].

3- إعانات الصناديق :

- ✓ **صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية** . لكي تتمكن الجماعات الإقليمية (الجماعات المحلية) من القيام بالدور الموكل إليها مثل ما نص عليه القانون 11-10المتعلقة بالبلدية ، لاسيما المواد 1،2،3منه : فالبلدية هي الجماعات الإقليمية القاعدية للدولة ، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ، وهي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان للممارسة للمواطنة ومشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية ، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . أما القانون 12-07المتعلق بالولاية ،لا سيما المادة الأولى منه: الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة ، تمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ،وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة ، وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة ،وتساهم معها في إدارة

1-بوعفار عبد الحق، التمويل المحلي والتنمية المحلية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة –، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة وحكامة محلية، السنة الجامعية 2014-2015، ص14.

2-رميسة كلاش، تمويل التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة ولاية أم بواقي –، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكادمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم بواقي–، كلية علوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلو التسيير، تخصص مالية بنوك، السنة الجامعية 2016-2017، ص64

وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذلك حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للموطنين

لتجسيد الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية الشاملة على كافة الأصعدة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية ،وبالأحرى التنمية المحلية قامت الدولة الجزائرية منذ الإستقلال ومن خلال دساتيرها المختلفة وعلى رأسهم الدستور الأخير 2016في المادة 15 والمادة 16منه ،إذ يعمل على تنظيم هيئات الدولة وتقسيمها إداريا وجغرافيا إلى ولايات وبلديات التي يطلق عليها الجماعات الإقليمية [1].

- ✓ **الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب** . جاء تأسيس هذا الصندوق من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان الجنوب الجزائري ،وتسيير موارد هذا الصندوق بحساب التخصيص الخاص رقم 089-302. (مرجع سبق ذكره ص 237)
- ✓ **الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا** . أسس هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-486 سنة 2006بهدف محاربة الهوية في التنمية ولمساعدة ولايات الهضاب العليا في الإلتحاق بالمدن الساحلية ،ويهدف هذا الصندوق إلى :
- ✓ التمويل الكلي أو الجزئي لبرامج ومشاريع البني التحتية لتنمية مناطق الهضاب العليا.
- ✓ التمويل المؤقت للبرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا .
- ✓ دعم الإستثمارات الإنتاجية في مناطق الهضاب [2].

1-رياش مبروك، صندوق التضامن والضمان للجمعات المحلية في الجزائر ، مجلة "دراسات في الإقتصاد والتجارة المالية، مخبرالصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد3، سنة 2017، ص 1117.

2-قديد ياقوت، بوقناديل محمد، التكامل الإقتصادي "المخططات البلدية للتنمية ودورها في دعم التنمية المحلية "، مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الإقتصادية والادارية تصدر عن مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة احمد دراية –أدرار –، العدد07، السنة سبتمبر 2015، ص 236.

خلاصة الفصل الثاني:

إن لكل دولة خصوصيات معينة وحاجات مختلفة عن غيرها، لذلك فإنه لابد من مراعاة احتياجات كل منطقة أو بلدية عند إتباع أو تنفيذ برنامج معين من برامج التنمية المحلية. لأن نجاح هذه البرامج في البلدية أو أي اقليم من أقاليم الجماعات المحلية ما قد لا ينجح في إقليم أخر نظرا لاختلاف إحتياجياتهما.

من خلال تعرضنا لأمصادر التمويل المحلي في ، نجد أن الضرائب والرسوم المحلية والإعانات الحكومية تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية المحلية.

كما أن النظام الضريبي المحلي يتميز بالتعدد والتنوع المعقول، الذي يعكس سهولة العمل المالي، وبذلك تعد الضرائب موردا ماليا هاما. إلى جانب الإعانات الحكومية التي لا يمكن الاستغناء عنها مهما نمت الموارد المالية الذاتية للوحدات المحلية.

الفصل الثالث :

الدراسة الميدانية لبلدية بكوم

انطلاقا من فكرة أن من معظم البلديات تواجه صعوبات مالية مترتبة عن جملة من العوامل الرئيسية المشتركة بينها، والتي ساهمت بشكل مباشر في حالات العجز عن تلبية الاحتياجات التنموية، ومن اجل الوقوف على مدى مساهمة مصادر التمويل المختلفة في تحقيق التنمية المحلية فقد وقع اختيارنا في هذه الدراسة على بلدية برهوم كعينة تخضعها للدراسة من خلال القيام بنوع من التحليل خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2019 وهذا بالاعتماد على نتائج الحساب الإداري ، بالاضافة إلى سنة 2021 وتوقعات 2023 حيث تم الامتناع عن تحليل سنة 2020 و2022 بسبب عدم التصريح بها من طرفهم بسبب وجود بعض التحفظات عليها لوقوع مشاكل قضائية.

المبحث الأول : واقع التنمية المحلية ببلدية برهوم ولاية المسيلة.

في هذا المبحث سوف نتطرق لواقع التنمية المحلية في بلدية برهوم ولكن أولاً سنتطرق لتقديم بلدية برهوم، وبعده سنتطرق لتحليل بعض الاحصائيات المتحصل عليها من طرف الإدارة المحلية للبلدية .

المطلب الأول: تقديم بلدية برهوم.

تعتبر بلدية برهوم إحدى الجماعات المحلية ال تابعة إقليميا إلى دائرة مقرة ولاية المسيلة ،وقد تم تنظيم بلدية برهوم في مجموعة من المصالح، التي تسهر على تنفيذ المهام الموكلة للبلدية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على بلدية برهوم، وكذالك الهيكل التنظيمي ومختلف المكاتب المتعلقة بها.

لقد مرت بلدية برهوم منذ نشأتها العديد من التطورات.

1- التطور التاريخي لبلدية برهوم:

أخذت البلدية قديما تسمية برهوم وهذا نسبة للوادي الذي يشق البلدية إلى نصفين وينحدر من أعالي جبال منطقة التل إلى غاية شط الحضنة جنوبا ويسمى واد بونصرون.

عرفت في البداية باسم "سوق بلقندوز" (وهو ابن سيدي غانم أحد المرابطين الذي جاء من الغرب في حوالي منتصف القرن السابع عشر واستقر في عين الكلبة- عين الخضراء حاليا- أولا، ثم اتجه شمالا حيث استقر قرب وادي المنايفة، وبما أن المجتمع كان ذا طبيعة قبلية، كان هذا الشيخ متنقلا في سكناه وكان الناس يتبعونه ويقيمون سوقهم الأسبوعي قربه، فأشار عليهم أن يستقروا في مكان واحد، فاختار لهم مركز برهوم حاليا أو ما يسمى ب"الرحبة" وهو المكان الذي كانت تقام فيه السوق لعدة قرون، وقد غير مكانه في السنوات الأخيرة), وكان هذا السوق يقام يوم الإثنين من كل أسبوع لذلك سمي أيضا ب"سوق الأثنين" وهو الاسم الموجود في بعض المصادر الفرنسية القديمة، كما يوجد في الوثائق الإدارية

الفرنسية باسم"برهوم" وكان تابعا إداريا لبلدية "بريكة"، وأثناء الثورة بقي باسم"قسمة برهوم" التابعة للمنطقة الأولى الولاية الأولى"الأوراس"، وبقيت في الاستقلال تابعة لدائرة بريكة ولاية باتنة، إلى التعديل الإداري في السبعينات حيث أصبحت تابعة لولاية المسيلة[1].

1-1-:الموقع الجغرافي بلدية برهوم

مدينة وبلدية تابعة إقليميا إلى دائرة مقرة ولاية المسيلة .

أ. الموقع:

تقع بلدية برهوم في الجهة الشرقية الشمالية لولاية المسيلة على بعد 50كلم من مقر الولاية، يحدها من الشمال بلدية الدهاهنة ومن الجنوب بلدية عين الخضراء، ومن الشرق بلدية مقرة ومن الغرب بلدية أولاد اعدي لقبالة، وتعتبر البلدية بوابة من الجهة الشرقية للولاية من خلال الطريق الوطني رقم 40.

ب. :المساحة:

تتربع بلدية برهوم على مساحة قدرها 11961 هكتار مصنفة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1) : يوضح مساحة بلدية برهوم

الأراضي	فلاحيه واسعة	فلاحية رعوية	غير مستصلحة	بساتين	تجمعات حضرية	المجموع
المساحة بالهكتار	4673,3	1381	5521,2	29,9	355,6	11961

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق بلدية برهوم

ت. :الخصائص الطبيعية:

- **المناخ:** يسود بلدية برهوم مناخ شبه جاف يمتاز بالبرودة شتاء والجفاف صيفا

[1]- معلومات متحصل عليها من بلدية برهوم

- **الفترة الرطبة:** خلال السنة الفلاحية نجدها تبدأ من شهر سبتمبر وتنتهي خلال شهر أفريل، حيث نسجل أكبر كمية من التساقط في شهر أكتوبر وجا نفي ومارس أما باقي الأشهر الأخرى فنسبة التساقط تكون قليلة.
- **الفترة الجافة:** تبدأ من بداية شهر ماي وتنتهي مع بداية شهر سبتمبر، بحيث نسجل أعلى درجة حرارة في شهر أوت.

- **الرياح:**

في غالب الأحيان تتأثر المنطقة بالرياح الجنوبية والشمالية الغربية، ويصل المعدل السنوي العام لسرعة الرياح 38كم/سا.[1]

2- مهام وأهداف الأجهزة الإدارية لبلدية برهوم

2-1- مهام الأجهزة الإدارية لبلدية برهوم

تطلع بلدية برهوم من خلال هيئاتها الإدارية للقيام بمجموعة من المهام، والتي تم تحديدها في المواد من المادة 103 إلى المادة104من قانون الجماعات الإقليمية ومنها :

أ. في مجال التهيئة والتنمية

تقوم البلدية بما يلي:

- حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء لاسيما عند إقامة مشاريع تنموية على أرضها.
- تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتصهر على الاستغلال الأفضل لها.
- القيام بتشجيع الاستثمارات وترقيتها.

ب. في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز

تقوم في هذا المجال بما يلي:

[1]-معلومات متحصل عليها من بلدية برهوم

- القيام بتزويد البلدية بمختلف أدوات التعمير.
- عدم إنشاء أي مشروع ينتج عنه ضرر في البيئة أو الصحة العمومية.
- القيام بالسهر على المراقبة الدائمة لعملية البناء التي لها علاقة بتجهيز السكن.
- السهر على احترام أحكام مجال البناء.
- المحافظة على التراث الثقافي والحفاظ على الانسجام الهندسي لتجمعات السكاني.

ت.في المجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضية والشباب والثقافة والتسلية والسياحة

تقوم البلدية بالمهام التالية:

- القيام بإنشاء مؤسسات التعليم الابتدائي حيث تكون وفق الخريطة المدرسية الوطنية.
- تسهر على توفير النقل المدرسي وتسيير المطاعم المدرسية.
- تقديم المساعدات لمختلف الهياكل المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية؛ القيام بمختلف التدابير التي من خلالها توسع قدرتها السياحة وتشجيع المعنيين باستغلالها.
- المساهمة في صيانة مختلف المساجد والمدارس القرآنية التي هي على ارض البلدية.

ث.مجال النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية :

تقوم في هذا المجال بما يلي:

- تقوم على توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- القيام بجمع النفايات ونقلها في مختلف القصور.
- المحافظة على مختلف الأماكن والمؤسسات المستقبلية.
- القيام بصيانة طرقات البلدية.[1]

[1]–معلومات متحصل عليها من بلدية برهوم

2-2- أهداف الأجهزة الإدارية لبلدية برهوم

تصبو بلدية برهوم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- تلبية احتياجات المواطنين الضرورية وتوفير مناصب الشغل .
- العمل على تطوير التنمية المحلية وفق المخطط التنموي المسيطر على مستوى إقليم البلدية.
- الاهتمام بالعلم ومؤسساته وتكريم المتميزين والمبدعين على مستوى البلدية.
- المساهمة في تدعيم الجمعيات الخيرية النشطة بالعمل على تطوير النظام الإداري والفني وتطبيق الإدارة الرقمية لرفع أدائه وتحقيق الأهداف.

3- تنظيم هيئات بلدية برهوم:

إن سير الإدارة المتعلق بالبلدية عرف تطورات من بينها تنصيب المجلس الشعبي البلدي بغض النظر عن المشاكل إلا أن مصالح البلدية تؤدي خدمات جلية للمواطنين ولو بوسائل مختلفة لتسيير جل المصالح حيث يستدعي المتابعة المستمرة لدراسة المشاكل وذلك لتقريب الإدارة من المواطن أكثر ومحو كل أساليب البيروقراطية.[1]

3-1- : عرض الهيكل التنظيمي لبلدية برهوم:

لقد تم تنظيم بلدية برهوم في مجموعة من المصالح الرئيسية والتي قسمت إلى مجموعة من المكاتب بهدف تسهيل وتقسيم عمل المصالح والسهر على تنفيذ مهام البلدية وهو ما يوضحه الشكل رقم (1) الموالي :

[1]-معلومات متحصل عليها من بلدية برهوم

الشكل رقم (1) : يوضح الهيكل التنظيمي لبلدية برهوم

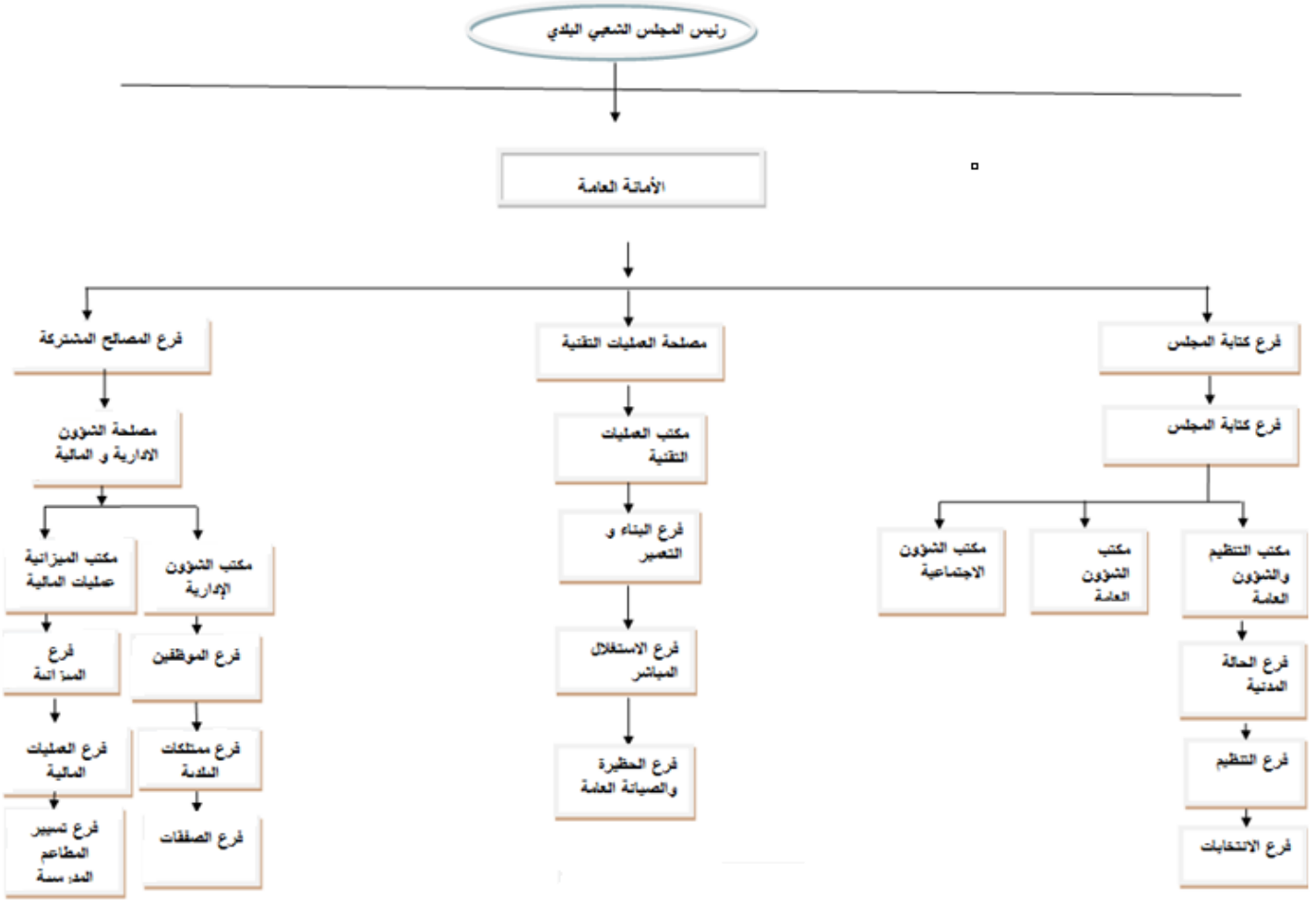

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق بلدية برهوم

3-2- شرح الهيكل التنظيمي لبلدية برهوم:

من الشكل رقم (2) السابق يتضح أن تنظيم بلدية برهوم ضم ما يلي :

أ. رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بدور مزدوج باعتباره ممثلاً للدولة تارة، وباعتباره ممثلاً للبلدية تارة أخرى، ومن حيث الرقابة يخضع رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى رقابة وصائية من طرف الوالي حينما يمثّل البلدية، أمّا حينما يُمارس صلاحياته باعتباره ممثلا للدولة فإنه يخضع إلى السلطة الرئاسية للوالي بكل ما يترتّب عنها من نتائج للتمييز بين السلطة الرئاسية والوصائية، وهذه الازدواجية التي يتمتّع بها رئيس المجلس الشعبي البلدي كونه تارة يرتدي قبعة الدولة وتارة أخرى يرتدي قبعة البلدية فهذه الازدواجية لا تنفي عنه الاستقلالية كونه أولا وأخيرا يُنتخب من طرف الشعب،[1]

ب. الأمانة العامة :

تعتبر الأمانة العامة الركيزة الأساسية في البلدية إذ تلعب دور المنسق والمنشط لجميع مصالح البلدية ويسيرها الأمين العام وتضم ثلاثة مصالح .

- **فرع المصالح المشتركة:** هو مكتب مكلف بالبريد سواء الداخل أو الخارج وتبليغه إلى المديرية المعنية أو المصلحة المعنية ويضم :

- **مصلحة الشؤون الإدارية والمالية** :تمارس هذه المصلحة اختصاصات تدبير الشأن الإداري بالجماعة من شواهد وقرارات وتوثيق وتدبير المنازعات واختصاصات الشرطة الإدارية ، كما تختص بمتابعة الإصدارات القانونية المتعلقة بالجماعة.

- **مكتب الشؤون الإدارية** :يوفر خدمات عالية الجودة للمركز من خلال قيادة الممارسات المهنية وإدارة البنية التحتية وجميع الأصول بما في ذلك الموارد الإدارية والمالية مثل

[1]-معلومات متحصل عليها من بلدية برهوم

توفير الدعم الإداري للبلدية في عملياته اليومية والإشراف على الميزانية والمحاسبة وتطوير وإنتاج التحليلات التنظيمية للمساعدة في التخطيط الاستراتيجي كما يختص بإعداد قوائم الرواتب والأجور من خلال فروعه :

- ✓ فرع الموظفين :تقوم هذه المصلحة بتسيير الموظفين ومتابعة مسارهم المهني.
- ✓ فرع ممتلكات البلدية : وتقوم بجرد وإحصاء ممتلكات البلدية من خلال مسك سجل ممتلكات البلدية ومتابعة لإيرادات البلدية .
- ✓ فرع الصفقات :تتولى بإعداد دفاتر الشروط للمشاريع ومختلف الإعلانات والإجراءات المتعلقة بالصفقات وذلك بالتنسيق مع اللجنة البلدية للصفقات.

- **مكتب الميزانية والعمليات المالية: ويضم ثلاثة فروع :**

– فرع الميزانية :يتولى هذا المكتب إعداد الميزانية الأولية والميزانية الإضافية والحساب الإداري.

– فرع العمليات المالية : هو مكلف بالعمليات المالية في إطار تنفيذ الميزانية.

– فرع تسيير المطاعم المدرسية :يقوم بتسيير المطاعم في المدارس من خلال ضمان صيانة المطاعم المدرسية ونظافة الأماكن، وحسن سير المطاعم المدرسية،و أيضا توفير أعوان مؤهلين يكلفون بتسيير ،حراسة وتصليح وصيانة محلات المطاعم المدرسية وكذا تحضير الوجبات[1].

- **مصلحة العمليات التقنية** :تضم مصلحة العمليات التقنية أربعة فروع :

– **مكتب العمليات التقنية** : يتولى متابعة المشاريع في إطار التنمية.

[1]–معلومات متحصل عليها من بلدية برهوم

- **فرع البناء والتعمير** :يتولى الفرع مهمة تنفيذ السياسة المتعلقة بالتعمير والهندسة المعمارية والبناء على المستوى المحلي.
- **فرع الاستغلال المباشر** : ويقوم بإنجاز البطاقات التقنية لكل المشاريع.
- **فرع الحظيرة والصيانة العامة :** تقوم بتسيير ومتابعة عتاد الحظيرة البلدية ووضع جداول تصنيف للعتاد من حيث النوع والعلامة والمهام الخ ، ومتابعة العتاد من حيث الصيانة الدورية للمحرك الزيت الفلترات الشمعات... الخ

✓ **فرع كتابة المجلس** :ويضم ثلاثة مكاتب :

- **مكتب التنظيم والشؤون العامة** : مكلف بضمان السير الحسن لحركة دخول وخروج السيارات والمصادقة على وثائق الخاصة بالسيارات بعد التحقق من جميع الوثائق والمعطيات المقدمة من قبل المواطنين .
- فرع الحالة المدنية وهو مقسم إلى 03 فروع بالنسبة لبلدية برهوم فالأول مخصص لتسجيل عقود الزواج وكذا عقود الطلاق والثاني مخصص لتسجيل المواليد والوفيات بإلاضافة إلى الشبابيك التي تتولى الخدمات العامة من استخراج مختلف وثائق الحالة المدنية .
- فرع التنظيم : يهتم بعقود السيارات واستمارات الترقيم المحررة (4700 عقد) واستخراج الشهادات مثل شهادة وبطاقة السكن، تحويل الإقامة ، المصادقة على الوثائق .
- فرع الانتخابات : يقوم بعملية التسجيل والشطب من القوائم الانتخابية في إطار المراجعة الانتخابية العادية والاستثنائية والتحضير لعملية الانتخابات وكذا إحصاء الشباب للخدمة الوطنية .

✓ **مكتب الشؤون العامة**: يهتم بمتابعة قضايا المسنين والمعاقين والفئات المحرومة.

- ✓ **مكتب الشؤون الاجتماعية** :يتكفل بدراسة والتنسيق بين الضمان الاجتماعي بفئة المعوزين والمعاقين وعقود الشباب وكذا تسجيل المواطنين في قفة رمضان ودراسة الملفات الخاصة بالجمعيات.[1]

المطلب الثاني: تحليل مصادر المالية الذاتية لتمويل التنمية المحلية ببلدية برهوم.

تتنوع مصادر التمويل المحلي لبلدية برهوم بأنواع مختلفة نفصل فيها كمايلي

1. إيرادات الاستغلال المالي:

الجدول رقم 02 : يمثل إيرادات الإستغلال المالي .

منتوجات الاستغلال			
السنوات	2021	2023	
/	آخر اعتماد للحساب	اقتراحات الرئيس	تصويت المجلس
المجموع	2598565.00	2000000.00	2000000.00
حقوق تذاكر النقل	0	0	0
حقوق إيصال المياه	236000.00	0	0
حقوق رخص البناء ومناقصات	2362565.00	0	2000000.00
حقوق تذاكر الملعب البلدي	/	1900000.00	/

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية

[1]–معلومات متحصل عليها من بلدية برهوم

من خلال الجدول السابق رقم : نلاحظ أنه في سنة 2021 كان إيرادات منتوجات الاستغلال بلغت 2598565.00 دينار جزائري، حيث كانت بلغت حقوق إيصال المياه للمواطنين في بلدية برهوم 236000.00 دينار جزائري من المبلغ الإجمالي للإيرادات في كانت الحصيلة الباقية من إيرادات حقوق رخص البناء والمناقصات حيث بلغ 2362565.00 دينار جزائري

أما في سنة 2023 فقد اقترح رئيس البلدية السيد هذلي أنسي مبلغ 2000000.00 دينار جزائري كتقدير لإيرادات المتحصل عليها سنة 2023 حيث تم تصويت المجلس عليها وتم تأيدها ونلاحظ أن في توقعات واقتراحات السيد رئيس البلدية تم إدخال حقوق تذاكر الملعب البلدي بمبلغ 1900000.00 دج في حين تم شطب حقوق رخص البناء ومناقصات حيث تم رفض المقترح من طرف المجلس وتم تأييد حقوق رخص البناء ومناقصات بمبلغ 2000000.00 دج لسنة 2023. وهذا راجع للصراع داخل رواق المجلس البلدي بين الأحزاب المكونة لأعضاء المجلس البلدي .

2.إيرادات ونواتج الأملاك :

الجدول رقم 03: يمثل إيرادات ونواتج الأملاك.

ناتج الأملاك العمومية			
السنوات	2021	2023	
/	آخر اعتماد للحساب	اقتراحات الرئيس	تصويت المجلس
المجموع	1656600.00	10328000.00	10328000.00
تاجير العقارات	1587600.00	2328000.00	2328000.00
رسوم على الطرقات والاماكن	69000.00	8000000.00	8000000.00

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية

من خلال الجدول رقم تبين لنا أن مجموع ناتج الأملاك العمومية لسنة 2021 بلغ 1656600.00 دينار جزائري حيث كانت مقسمة على تأجير العقارات بمبلغ 1587600.00 دج والرسوم على الطرقات والأماكن بمبلغ 69000.00 دج

3-.مصادر تمويل ذاتية الجبائية.

الجدول رقم04 : يمثل إحصائيات الضرائب غير مباشرة 2021-2023

ضرائب غير مباشرة			
السنوات	2021	2023	
/	آخر اعتماد للحساب	اقتراحات الرئيس	تصويت المجلس
المجموع	5923926.83	5985196.00	5985196.00
الرسم على القيم المضافة TVA	5923926.83	5985196.00	5985196.00
الرسم على العروض	/	/	/
ضرائب مباشرة			
السنوات	2021	2023	
/	آخر اعتماد للحساب	اقتراحات الرئيس	تصويت المجلس
المجموع	63370793.15	62826242.00	62826242.00
الرسم العقاري	201490.00	96456.00	96456.00
الرسم على نشاط المهني	55795992.62	53918303.00	53918303.00
الضريبة الجزافية الوحيدة	7373310.53	8811483.00	8811483.00

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية

المطلب الثالث: تحليل مصادر المالية الخارجية لتمويل التنمية المحلية ببلدية برهوم

بعد التطرق لأهم مصادر تمويلات المحلية لبلدية برهوم سيتم تحليل بعض مصادر التمويل الخارجية الموجهة للتنمية المحلية ببلدية برهوم .

1-القروض والهبات والوصايا .

الجدول رقم 05: يمثل القروض والهبات والوصايا2021-2023.

تحصيلات وإعانات			
السنوات	2021	2023	
/	آخر اعتماد للحساب	اقتراحات الرئيس	تصويت المجلس
المجموع	119339089.24	101127046.40	101127046.40
إعانات الدولة والجماعات العمومية الأخرى	119144689.24	100927046.40	100927046.40
رسوم على الأفراح	194400.00	200000.00	200000.00

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية

2- إعانات الصندوق التضامني للبلديات

الجدول رقم 06: يمثل منتوجات صندوق التضامن البلدي 2021-2023.

ممنوحات صندوق التضامن البلدي			
السنوات	2021	2023	
/	آخر اعتماد للحساب	اقتراحات الرئيس	تصويت المجلس
المجموع	47699637.92	26819818.96	26819818.96
منح معادلة التوزيع بالتساوي	47699637.92	47699637.92	47699637.92
توزيع الموارد الخاصة	0	0	0

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية.

من خلال الجدول رقم : نلاحظ أن اخر اعتماد لحساب ممنوحات صندوق التضامن البلدي ل سنة 2021 كان قد بمبلغ 47699637.92 دج حيث كان مغطى بشكل كلي من طرف منح معادلة التوزيع بالتساوي ، حيث اقتراح رئيس البلدية لسنة 2023 مبلغ 47699637.92 دج كعائدات من منح معادلة التوزيع بالتساوي فيما تم الموافقة عليه بعد التصويت واعتماده حيث بقي نفس المبلغ لسنة 2021.

ومنه فإن الإعانات المالية التي يقدمها صندوق الضمان والتضامن لميزانية البلدية لتعويض النقائص التي تشهدها البلدية في تعبئة الضرائب المحلية من أجل المساهمة في تغطية نفقاتها الضرورية الخاصة بقسم التسيير التي تتحملها البلدية مثل مصاريف المستخدمين ومصاريف التسيير العام وغيرها من خلال منحة معادلة التوزيع بالتساوي

3- الايرادات والناتج الاستثنائي

الجدول رقم 07 : يمثل إحصاءات الإيرادات من 2013-2019

السنوات / الإيرادات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نواتج الاستغلال	0,17	0,21	0,15	0,13	0,27	0,25	0,45
ناتج الأملاك العمومية	1,31	0,72	0,95	1,40	1,27	2,12	2,47
ناتج استثنائي	0,37	0,03	0,70	4,40	15,32	1,13	21,36

الجدول رقم 08 : يمثل إحصاءات الإيرادات من 2013-2019

الناتج الاستثنائي			
السنوات	2021	2023	
/	آخر اعتماد للحساب	اقتراحات الرئيس	تصويت المجلس
المجموع	553175.00	4447051.00	4447051.00

الجدول رقم 09: يمثل إحصائيات الإيرادات من 2021-2023.

مجموع الإيرادات			
السنوات	2021	2023	
/	آخر اعتماد للحساب	اقتراحات الرئيس	تصويت المجلس
المجموع	244441787.14	213533354.36	213533354.36

نلاحظ من خلال الجدول السابق الموضح أعلاه يتبين أن الإيرادات الغير جبائية وعلى مدار سنوات الدراسة ضعيفة جدا خاصة ناتج الأملاك العمومية ونواتج الاستغلال،رغم التحسن الطفيف المسجل في الثلاث سنوات الأخيرة، ما يستدعي العمل على رفع عائداتها من الإحصاء والجرد الدقيق لكافة الأملاك البلدية ومراجعة عقود إيجارها وتثمين مبالغ بدل الإيجار.

أما في سنة 2021 فبلغ مبلغ الاعتماد للناتج الاستثنائي 553175.00 دج حيث تم تخفيض المبلغ حسب توقعات رئيس البلدية ب 4447051.00 دج وهذا بسبب المشاكل التمويلية وعدم يجاد وعراقيل الإدارية.

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في بلدية برهوم

يجب على البلدية باعتبارها مكان لالتقاء التطلعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذالك الرياضية باعداد مخطط التنمية وفقا للصلاحيات الموجهة لها في قانون البلدية.

المطلب الأول : مشاريع المخططات البلدية للتنمية المحلية ببرهوم للفترة (2018-2021)

أ. الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم لسنة 2018 :

وهو ما يظهره الجدول التالي :

الجدول رقم (10) : الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم للسنة المالية 2020

الرقم	طبيعة الايرادات	المادة في الميزانية	مبلغ السند
1	انجاز الطريق المؤدي لاولاد مبارك – لكمايت	230	8.999.375.00
2	تكملة انجاز السور وتهيئة الساحة لمدرسة الشهيد دري عمار	230	4.979.000.94
3	دراسة وانجاز منشاة فنية (لعولق – لغرايب) حصة الانجاز	230	5.229.680.20
4	انجاز الطريق المؤدي للمفرغة العمومية بقديشة	230	13.350.372.00
مجموع هذا الكشف.....			32.558.608.14
ترحيل الإصدارات السابقة.....			40.881.885.49
المجموع العام لهذا الكشف.....			73.440.493.00

المصدر: رزيق صباح ، المخططات البلدية للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية برهوم (2018-2021)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الإدارة المحلية، السنة الجامعية 2021/20202،

يوضح الجدول رقم (12) يمثل مبالغ السندات لطبيعة الإيرادات حيث نلاحظ أنها سجلت أربعة إيرادات لسنة 2020حيث بلغ المجموع العام لمبالغها: 73.440.493.00 دج.

من خلال الجدول رقم 5: يمكننا القول أن المخططات البلدية لسنة 2020 كانت مغايرة تماماً لسنة 2018 و سنة 2019 حيث تم التركيز الكلي على انجاز المشاريع في مناطق الظل والتي تمثلت في انجاز الطريق المؤدي لقرية أولاد مبارك– لكمايت، تكملة انجاز السور وتهيئة الساحة لمدرسة الشهيد دري عمار، دراسة وانجاز منشأة فنية(لعواق– لغرايب)، انجاز الطريق المؤدي للمفرغة العمومية بقديشة ، حيث يمكنا القول أن المشاريع كانت مفيدة بالنسبة لمناطق الظل لكنها كانت قليلة وغير شاملة لمناطق الظل الأخرى مثل قرية لعطال ، قرية أولاد مرزوق، ....إلخ، وفي الأخير يمكن القول أن المخطط البلدي لسنة 2020 كان مقبول لحد ما رغم وجود نقائص إلا أنه كان جيد وخاصة انه اعتمد فيه على انجاز منشئة فنية في مناطق الظل.[1]

ب. الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم للسنة المالية 2021

وهو ما يلخصه الجدول التالي :

الجدول رقم (11) : الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم للسنة المالية 2021

الرقم	طبيعة الإيرادات	المادة في الميزانية	مبلغ السند
1	انجاز طريق لعوامر		8.811.083.65
2	انجاز الطرق الفرعية لحميرة – لمكك الشطر الاول		7.760.286.00
3	انجاز طريق لوعايلية الشطر الأول		11.699.880.00

[1] رزيق صباح ، المخططات البلدية للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية برهوم (2018–2021)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الإدارة المحلية، السنة الجامعية 2021/20202،ص80.

4	انجاز جناح صحي مع تهيئة ساحة مدرسة خالدي السعيد		2.184.403.93
5	انجاز ثلاثة اقسام بمدرسة المجاهد عطابي عطاالله		5.833.854.81
6	تكملة انجاز الطريق المؤدي الى المفرغة العمومية بقديشة		12.264.386.50
7	انجاز طريق لقدادلة مع ممر نصف مغمور		4.019.405.00

المصدر: رزيق صباح ، المخططات البلدية للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية برهوم (2018-2021)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الإدارة المحلية، السنة الجامعية 2021/20202، ص85.

يوضح الجدول رقم (13)يمثل مبالغ السندات لطبيعة الإيرادات حيث نلاحظ أنها سجلت سبعة إنجازات أو تكملة إنجازات سجلت إيرادات لسنة 2021 حيث بلغ المجموع العام لمبالغها: 52.573.299.89 دج.

المطلب الثاني : حصيلة مشاريع مخططات البلدية للتنمية ببرهوم للفترة (2021/2018) :

بعدما تطرقنا إلى مشاريع المخططات البلدية للتنمية ببرهوم للفترة (2021/2018) سنعرض في هذا المطلب حصيلة
المخططات البلدية للتنمية .

من خلال الجدول رقم 6: نلاحظ أنه في هذا المخطط تم التركيز على انجاز مشاريع الطرقات في كل من منطقة العوامر ، منطقة لوعايلية (الشطر الأول) ، تكملة انجاز طريق المفرغة العمومية بقديشة لسنة 2020، منطقة لقدادلة، منطقة الحميرة (الشطر الأول) ، وهي كلها مناطق مصنفة كمناطق ظل ، كما تم التركيز على انجاز 3 أقسام بمدرسة المجاهد عطابي عطاالله، وانجاز جناح صحي مع تهيئة ساحة مدرسة خالدي السعيد،

ويمكننا القول أن المشاريع لسنة 2021 كانت جيدة خاصة في مناطق الظل رغم انعدام انجاز مؤسسات ومنشات في تلك المناطق ، وفي الأخير يكمن القول أن المخطط البلدي لسنة 2021 ارتقى للمستوى المطلوب لحد ما ،لكنه كان يفتقد للنوعية.

السنوات	2018	2019	2020	2021
مجموع المبالغ المرصودة	52.821.222.83	64.394.000.00	73.440.493.00	52.573.299.89

المصدر: رزيق صباح ، المخططات البلدية للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية برهوم (2018-2021)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الإدارة المحلية، السنة الجامعية 2021/20202،ص86.

الجدول رقم (12) :مجموع المبالغ المرصودة للفترة 2018-2021

من خلال الجدول رقم (14) وبالاعتمادات على مشاريع المخططات البلدية للتنمية ببرهوم نلاحظ ارتفاع نسبي من السنوات 2018-2019-2020 التي مست مختلف القطاعات والإحياء في عدة مناطق لبلدية برهوم وخاصة مناطق الظل لأنها ضمن مخططات البلدية للتنمية المحلية وذالك لتحسين حياة المواطن من خلال القيام بالبنية التحتية إذ أنها المحرك الرئيسي للتنمية المحلية، وفي سنة 2021 نلاحظ تراجع في مجموع المبالغ المرصودة واستفادت من 7 مشاريع أغلبها تابعة لقطاع البناء والتعمير أي أنجاز الطرقات أو أقسام بالمجرسة أو مصحة صحية في مناطق الظل لأنها تعتبر من أولويات الهيئة المنتخبة وأيضا بالنسبة إلى المخطط الوطني

أ. من خلال الوضعية المالية للمشاريع سنة 2018 الذي شهدت عدة عمليات في إطار التنمية المحلية حيث كانت كلها مغلقة استهدفت أحياء بلدية برهوم وبعض مناطق الظل مثل منطقة لحفافة وكانت جل المشاريع توفير أبسط متطلبات الحياة للمواطنين من تعبيد الطرقات وإنجاز قنوات الصرف الصحي وشبكات المياه وشهدت هذه السنة

توجيهات حكومية لتخفيف من إجراءات التقشف والذي أدى إلى التأثير على عملية التنمية لبلدية برهوم كون المخطط البلدي للتنمية يهتم بجوانب مرتبة أساسا بالانشغالات اليومية للمواطنين .

- في سنة 2018 كانت أغلب مخططات بلدية برهوم حول التعبيد بالخرسانة وإنجاز شبكات المياه أهملت الجوانب الأخرى مثل التهيئة الحضرية للبلدية أو في مجال الصحة وكذالك احتياجات التلاميذ في المدارس من أقسام أو مطاعم وخاصة انعدام المشاريع في مناطق الظل حيث كانت جل المشاريع في الأحياء الحضارية.
- إن مشاريع مخططات البلدية للتنمية لبلدية برهوم لا تعتمد على خطة إستراتيجية واضحة من اجل انجاز المشاريع والوقوف على أهم المشاكل التي تعان منها البلدية، حيث يتم اختيارها بشكل عشوائي بالاعتماد على التخطيط المدى القريب.

ب. من خلال وضعية مشاريع المخطط البلدي للتنمية موقوفة الى غاية 2019/05/06 كان مجموع المبالغ المرصودة لسنة 2019 في المخططات البلدية أكبر منه لسنة 2018 إلى أن عدد المشاريع الموقوفة 6 حيث اختلفت الأسباب فبعضها كان طول الإنجاز وأخرى منتهية في انتظار طلب القروض أو إنتظار الهيئات المركزية من اجل تمويلها وأخرى سجلت ضمن المخططات ولم تنطلق الأشغال رغم أن العمليات كانت تهيئة حضرية لأحياء بلدية برهوم وشبكة الصرف الصحي ،أي أن مشاريع التنمية موقوفة بحجة عدم توفر الاعتمادات المالية وغيرها والخاسر الأكبر من توقف هذه المشاريع هو المواطن وذالك لعدم توفر الاحتياجات الذي يتطلع إليها .

- في سنة 2019 كانت أغلب المخططات في مناطق حضارية ومست التهيئة الحضارية من خلال تركيزها على عدة نقاط حضرية ولم نسجل مخططات في مناطق الظل سواء في الجانب الصحي أو المدارس أو حتى إنجاز طرقات ، كما نلاحظ توقف المشاريع .
- يقع على عاتق بلدية برهوم تلقي شكاوى واراء الموطنين وتجسيدها على ارض الواقع من خلال المشاريع تنموية في المقابل لا يتم الموافقة على أغلبية المشاريع التي يتم

اقتراحها من قبل المجلس الشعبي البلدي من قبل الوالي ، وهذا ما يعبر عن التناقض الكبير في توزيع المهام والصلاحيات في ظل التسيير المركزي و ضعف الجانب المالي كما انه ألزم على الجهات المحلية اللجوء إلى القروض في حالة انجاز هذا النوع من المشاريع[1]

ت. من خلال الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم ل لسنة المالية 2020 نرى أن مخططات البلدية استهدفت تنمية مناطق الظل وذالك بسبب التوجيهات الحكومية لإعطائها الأولوية والاهتمام بالتنمية في مناطق الظل الذي تفتقر إلى ابسط المتطلبات الاجتماعية حيث كان مجموع المبالغ المرصودة لسنة 2020 في المخططات البلدية لمناطق الظل أكبر منه لسنة 2018 و2019 .

- في سنة 2020 اهتمت المخططات بمناطق الظل وسجلنا عدة مشاريع كان أإلها إنجاز طرقات و إنجاز أقسام وكذالك جناح صحي بمنطقة ظل لبلدية برهوم أي أن المشاريع مست الجوانب الحساسة والأساسية فقط حيث لم نسجل مشاريع مثل إنجاز الإنارة أو ساحة لعب العشب الاصطناعي فقد مست المخططات الجوانب الأساسية والحساسة فقط .

- أن الجهات المركزية تتحكم في عملية تمويل المشاريع وتوزيع اعتمادات الدفع كما أنها تتحكم في عملية اختيار المشاريع التنموية لبلدية برهوم بشكل كبير

ث. من خلال الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم ل لسنة المالية 2021 نرى أن مخططات البلدية لمناطق الظل استحوذت على الحصة الأكبر بسبب التوجيهات الحكومية التي كانت لها نظرة جدية لوفير المتطلبات الاجتماعية من خلال مشاريع التنمية في مناطق الظل التي كانت ضمن أولويات البلدية من خلال المشاريع المسجلة في سنة 2021 التي سجلت أكبر نسبة في المبالغ المرصودة في مخططات البلدية في السنوات 2018،2019،2019 وذالك لتسهيل حياة المواطن الاجتماعية في المناطق التي تنعدم فيها التنمية .

[1]-رزيق صباح ، مرجع سابق،ص83.

-في سنة 2021 مست المخططات مناطق الظل من خلال مشاريع تمثلت في إنجاز طرقات و سور وتهيئة ساحة مدرسة ، المشاريع مست فقط الجانب الحساس والأساسي وغياب مشاريع التهيئة وحتى الأساسية والحساسة في مناطق الظل رغم الاحتياجات مثل شبكات الصرف أو شبكات المياه الصالحة للشرب .[1]

-إن المركزية في تسيير المخطط البلدي للتنمية يجعل من دور البلدية ينحصر في عمليات إدارة المشاريع من خلال المراقبة والتقييم بشكل دوري في الميدان .

وبصفة عامة فان المشاريع التنموية التي يقترحها المجلس الشعبي البلدي والمجتمع المدني مشاريع ناتجة من احتياجات الأساسية للمواطن ، إلا أن البلدية ليس لها الحرية في تخصيص الاعتمادات المالية بل تكون من طرف السلطة المحلية المتمثلة في الوالي ، فمشاريعها التنموية مقيدة ومحدودة .

إلا أنه في حالة واحدة تكون البلدية لها الحرية في برمجة وتجسيد مشاريعها التنموية من ميزانيتها الخاصة وهي ميزانية البلدية ، وهذا بالرغم من صغر ومحدودية ميزانيتها .

المطلب الثالث: دور مصادر التمويل الذاتية في تمويل التنمية المحلية ببلدية برهوم

من خلال هذا المطلب سنتناول في المطلب دور مصادر التمويل الذاتية في تمويل التنمية المحلية،

[1] رزيق صباح ، مرجع سابق، ،ص80.

1- حجم التمويل الذاتي والتمويل الخارجي خلال الفترة 2013-2019

الجدول رقم 13: يمثل حجم التمويل الذاتي مقارنة بحجم التمويل الخارجي 2013-2019

السنوات	الإيرادات الذاتية		الإيرادات الخارجية		المجموع السنوي
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	
2013	30,62	%16	159,40	%84	190,03
2014	41,63	%17	197,54	%83	239,17
2015	55,14	%24	174,18	%76	229,32
2016	51,74	%12	379,64	%88	431,38
2017	88,16	%32	188,42	%68	276,58
2018	94,60	%26	275,22	%74	369,83
2019	98,85	%18	462,32	%82	561,17

المصدر : وثائق مقدمة من طرف بلدية برهوم

يتضح من الجدول الذي يبين حجم التمويل الذاتي مقارنة بالتمويل الخارجي لبلدية برهوم خلال فترة الدراسة، أن نسبة المساهمة الخارجية مساهمة الدولة في دعم ميزانية البلدية مرتفعة مقارنة بمساهمة البلدية الذاتية، حيث لم تقل نسبة المساهمة الخارجية على مدار سنوات الدراسة 68% بالمقابل تسجل أكبر نسبة مساهمة للبلدية في ميزانيتها كان سنة 2017 ب 32%، ولم تعرف هذه النسبة أي تحسن بل بالعكس بدأت بالانخفاض لتصل سنة 2019 إلى 18% مقابل82 % كنسبة مساهمة خارجية.

ومادام أن الاستقلالية المالية تقوم على ضرورة امتلاك البلدية لقدرات مالية ذاتية تمكنها من تغطية النفقات الملقاة على عاتقها ومواجهة طلبات المواطنين وتحقيق رغباتهم، فإن بلدية برهوم تسجل واقع ضعيف للاستقلالية المالية .

2- محصلة لأهم نتائج التنمية المحلية في بلدية برهوم

الجدول رقم 14: يمثل نسبة التزود بالكهرباء والغاز

عدد المساكن المزودة بالكهرباء	نسبة التزود بالكهرباء (%)	عدد المساكن المزودة بالغاز	نسبة التزود بالغاز (%)
5274	100	4050	76

المصدر : وثائق مقدمة من طرف بلدية برهوم

من خلال الجدول السابق: نلاحظ ان مشاريع التنمية في مجال تزويد ب الطاقة الكهربائية والغاز بلغت على التوالي في مجال الكهرباء 100% في كل اقليم بلدية برهوم أما الغاز فبلغ نسبته 76% أي مايزال حوالي 24% من الاحتياجات للسكان المنطقة وهذه المناطق هي مناطق الظل المتواجدة بالقرى التابع اقليمياً وإدارياً لبلدية برهوم

الجدول رقم 15: يمثل حجم التمويل النفقات مقارنة بحجم تمويل الإيرادات 2013-2019

السنوات	النفقات (مليون دج)		الإيرادات (مليون دج)	
	قسم التسيير	قسم التجهيز	قسم التسيير	قسم التجهيز
2013	177,11	87,33	282,41	100,83
2014	201,20	37,01	306,64	23,35
2015	209,52	87,43	301,29	108,26
2016	187,79	169,55	228,89	189,16
2017	178,32	86,16	227,36	94,03
2018	203,72	87,33	248,52	98,90
2019	198,44	80,90	244,31	101,99

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البلدية

من خلال التمثيل البياني المتضمن الموضح أعلاه يتبين ما يلي:

نفقات قسم التسيير شبه مستقرة ما يدل على التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها ما يعني ترشيد النفقات ، أما الإيرادات فقد سجلت أعلى قيمة لها خلال سنتي2014 و 2015، لتعرف بعد ذلك انخفاضا حادا خلال سنة 2016، ثم بدأت في الارتفاع بشكل طفيف بداية من سنة 2017 وهو ما يجعلنا نلاحظ اثر تخفيض الإعانات الموجهة لقسم التسيير بفعل تراجع الإيرادات العامة للدولة نتيجة سياسة التقشف التي وردت في مخطط عمل حكومة سلال. نفقات وإيرادات قسم التجهيز شبه متساويتان ما يبرز بوضوح اثر المشروطية والتخصيص للإعانات التي تقدمها الدولة للجماعات المحلية، والتي أيضا كانت سببا في عدم الاستقرار في نفقات وإيرادات قسم التجهيز، حيث تشترط الدولة لتقديم إعانات جديدة ضرورة استهلاك الأرصدة المالية الممنوحة والموجهة للتنمية المحلية وتجسيد مشاريعها خاصة أن قسم التجهيز لا يخضع لمبدأ سنوية

وبصفة عامة إذا استثنينا سنة 2014 فإننا نلاحظ أن البلدية قد قامت بعدة مشاريع تنموية سواء كانت ممولة من طرفها أو من طرف الولاية أو الدولة أو مختلف الصناديق التابعة لها، حيث لاحظنا أن الارتفاع كان مستمر ووصل إلى ذروته في سنة 2016 .

أما فيما يخص الفائض الملاحظ بين النفقات والإيرادات، فهو في الواقع عجز مالي يمكن حسابه عن طريق الرجوع إلى الحساب 82 فائض مرحل والذي يعتبر في الحقيقة فائض وهمي ولحساب العجز الفعلي المحقق نقوم بعملية طرح مجموع الإعانات من الفائض الوهمي.

المبحث الثالث : أفاق إصلاح التمويل المحلي في الجزائر

يعهد للمجلس الشعبي البلدي اتخاذ كل ما يراه مناسبا لتحقيق دفعة نوعية في العجلة الاقتصادية بغية تحقيق الأهداف التالية - :خلق مناصب شغل - .إشباع الحاجات العامة - . وضع قواعد اقتصادية حديثة - .تطوير قدرات التكامل والاندماج للاقتصاد الوطني

.وفي هذا الصدد يقوم المجلس بعدة مهام تتمثل أساسا في تطوير الأنشطة الاقتصادية المسطرة في برامجها التنموية ،حيث أن المشرع أعطى للمجلس الشعبي البلدي اختصاصا عاما يتمثل في القيام بالتدابير اللازمة لضمان النمو الاقتصادي وهو ما يثق (كاهله .وطبقا لنص المادة 109 من قانون 11 /10 يبدي المجلس الشعبي البلدي رأيه المسبق عند إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية

المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي

يعهد للمجلس الشعبي البلدي اتخاذ كل ما يراه مناسبا لتحقيق دفعة نوعية في العجلة الاقتصادية بغية تحقيق الأهداف التالية - :

- خلق مناصب شغل
- إشباع الحاجات العامة
- وضع قواعد اقتصادية حديثة
- تطوير قدرات التكامل والاندماج للاقتصاد الوطني

وفي هذا الصدد يقوم المجلس بعدة مهام تتمثل أساسا في تطوير الأنشطة الاقتصادية المسطرة في برامجها التنموية ،حيث أن المشرع أعطى للمجلس الشعبي البلدي

اختصاصا عاما يتمثل في القيام بالتدابير اللازمة لضمان النمو الاقتصادي وهو ما يثقل كاهله

وطبقا لنص المادة 109 من قانون 11 /10 يبدي المجلس الشعبي البلدي رأيه المسبق عند إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية ، كما يسهر المجلس على إبراز المؤهلات السياحية، عن طريق تشجيع على تطوير السياحة بتنمية المناطق المتعاملين الاقتصاديين .كما يخصص المجلس رأس مال على شكل استثمارات يتم إسنادها إلى صناديق المساهمة للجماعات المحلية، فنجد قانون الاستثمار لسنة 1993 يجيز للبلدية المساهمة في تحفيز المستثمرين على إنجاز أو تمويل مشاريع استثماري[1]

لكن ما يلاحظ على هذه الصناديق أنه تم إلغائها بموجب الأمر 95/ 25 الذي أنشأ الشركات القابضة، ليتم إلغائها هي الأخرى بموجب الأمر 01 / 04 الذي نص على إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية، لتقوم بتسيير الأموال المستثمرة ، وهو ما نص عليه المشرع في المادة 153 من قانون 10/11 ،في حين أن المادة 154 من نفس القانون نصت على ضرورة حرص المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري أن توازن بين إيراداتها ونفقاته

المطلب الثاني: الإصلاح المالي

تعتبر الاستقلالية التي منحها المشرع للبلدية، الأساس الذي تستند عليه المجالس الشعبية البلدية في تحكمها في مواردها المالية عن طريق الصلاحيات المخولة للمجالس في الجانب المالي، حيث يعد التصويت على الميزانية والمصادقة على الحساب الإداري أهم الوظائف الإدارية .فيما يخص التصويت على الميزانية، فلقد أسند المشرع مهمة التصويت

[1]–عزيزي عثمان، دور الجماعات والمجتمعا ت المحلية في التسيير والتنمية بوالية خنشلة ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العم ارنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008ص ص 216–217–218.

على الميزانية، للمجلس الشعبي البلدي .فالأمين العام للبلدية يقوم بإعداد الميزانية ويقدمها لرئيس المجلس الذي يطرحها للمجلس للتصويت عليها فالمجلس يصادق على ميزانية أولية، قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة المعنية، وفي بعض الأحيان يستلزم الأمر إعداد ميزانية إضافية لتكملة صالح اقتراحات الميزانية الأولى، على المجلس المصادقة عليها قبل 15جوان من السنة المعنية بشرط أن تكون متوازنة وفي حالة عدم احترام ذلكيحل الوالي محله. [1]

بالإضافة إلى مصادقته على الاعتماد بابا بابا، ومادة مادة .كما يجوز للمجلس الشعبي البلدي تحويل اعتمادات من باب لباب في نفس القسم .أما فيما يخص الحسابات الإدارية والتي نص عليها المشرع في المادة 188 من قانون البلدية 11 /10 تعرف بأنها الحسابات التي تحتوي على النفقات العامة الفعلية والإيرادات العامة الفعلية، والتي يتم إعدادها عن سنة مالية منتهية، فالمجلس الشعبي البلدي يتمتع بصلاحيات الرقابة على بعض العمليات الإدارية. من جهة يصادق على قبول الهبات والوصايا، ومن جهة أخرى يسهر على الرقابة اللاحقة على تنفيذ الميزانية عن طريق مناقشة الحسابات الإدارية المقدمة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد اختتام كل سنة مالية وتلك التي يقدمها أمين خزينة البلدية والذي كان يسمى سابقا القابض البلدي وهو القائم على حسن سير العمليات الحسابية ومتابعة استخلاص جميع مداخيل البلدية (3)والمبالغ التي ترجع إليها .نظرا لأهمية هذين المجالين ودورهما الكبير في تحقيق التنمية فإن المشرع اشترط المصادقة الصريحة للسلطة الوصية على المداولات التي يقوم بها المجلس الشعبي البلدي والمتضمنة المسائل التالية: [2]

- الميزانيات والحسابات؛
- إحداث مصالح، ومؤسسات عمومية

---

[1]–عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر : إشكالية التنمية المحلية، مذكرة مقددة لنيل شهادة الماجيستر للعلوم السياسية،، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص الدارسات ألرومتوسطية، جامعة، تلمسان2011–2012.ص 155.

[2]عبد القادر حسين، مرجع سابق، 156.

- قبول الهبات والوصايا الأجنبية؛
- اتفاقيات التوأمة؛
- التنازل عن ألمالك العقارية

المطلب الثالث : الإصلاح الاجتماعي

يتولى المجلس الشعبي البلدي القيام بمهام عديدة ومتنوعة في المجال الاجتماعي وفي مجال التهيئة والتعمير. ففي المجال الاجتماعي يتولى القيام بكل ما هو ضروري للنهوض ب: التعليم الأساسي، الأجهزة الاجتماعية، والثقافية، والسكن، وحفظ الصحة والمحيط. هذه الحالات وبالرغم من كون الجهات المركزية مسئولة عنها إلى أن إنشائها يبقى من مسؤولية المجلس، في حين أنه في حال التهيئة والتعمير فللمجلس الشعبي البلدي مهمة تحسين وتطوير البنايات القاعدية بما يتوافق وقواعد التهيئة والتعمير وفي ذلك يقوم بإعداد مخططاته للتنمية المحلية

يتولى المجلس الشعبي في هذا المجال التنشيط الاجتماعي من خال المبادرة بكل ما هو ضروري للتكفل بالفئات المحرومة ومد يد المساعدة لها في مختلف المجالات .أهمها القضاء على الأمية عن طريق إنشاء المدارس الأساسية وصيانتها، إنجاز المطاعم المدرسية والسهر على توفير وسائل النقل للتلاميذ حيث يتعين على المجلس توفير الظروف الملائمة للدراسة وهو ما نصت عليه المادة 122 من قانون 11 /10 ،كذلك وهو ما أضافه المشرع في قانون البلدية 10/11 للمجلس إدارة المرافق الخاصة بالسينما والفن والقيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام بالإضافة إلى ترقية المواقع السياحية والترفيهية .وفي إطار محاربته للأمية ونشره للثقافة الدينية، يقوم المجلس بصيانة المساجد وإنشاء المدارس القرآنية .في مجال الصحة العمومية، يقوم المجلس الشعبي البلدي بالمحافظة على الصحة والنظافة العمومية وهذا في المجالات التالية :

- المياه الصالحة للشر ب والتنظيف والمياه القذرة؛
- القمامات المنزلية وغيرها من الفضلات؛
- الأسواق المغطاة والأوزان والمكاييل العمومية؛
- المقابر والمصالح الجنائزية

وفي هذا الخصوص تقوم البلدية بإحداث مصالح عمومية، يتغير عددها حسب إمكانيات كل بلدية، ولها في ذلك السلطة التقديرية في اختيار آلية وطرق تسييرها .كما يقوم المجلس الشعبي البلدي وفي حدود إمكانية البلدية باتخاذ كل التدابير التي من شأنها ترقية وتوفير مرافق للتعليم الحضري، كما يساهم في إنشاء مرافق للرياضة والشباب ومرافق الثقافة[1].

[1]–عبد القادر حسين، مرجع سابق، 157–158.

الخاتمة

تشكل المالية المحلية أساس حياة الجماعات الإقليمية عموما والبلديات خصوصا إذ تمكنها من أداء مهامها والقيام بوظائفها وضمان استمرارية تقديم خدماتها للمواطنين باعتبارها من المرافق العمومية الحيوية، وقد منحت لها بذلك الاستقلالية المالية والإدارية لتسمح لها باتخاذ قراراتها –التي تندرج طبعا ضمن اختصاصاتها - وتمويل مشاريعها التي تنبع من خصوصيات إقليمها وتستجيب لتطلعات قاطنيها من مواردها الخاصة وبكل حرية أي دون أي تأثير أو تدخل للسلطات المركزية .تتكون المصادر الرئيسية لتمويل البلديات في الجزائر خاصة من عائدات الجباية المحلية كمورد ذاتي ومخصصات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية و الإعانات المركزية كمورد خارجي، في حين تتسم الإيرادات المتعلقة بمداخيل ألمالك ونواتج الاستغلال بضعف مردوديتها والتي تساهم بنسبة ضئيلة من مجموع الموارد المالية الإجمالية للبلديات وهذا بالرغم من أنها تشكل موارد ذاتية دائمة، وفي هذا الصدد نسجل أيضا أن ميزانيات العديد من البلديات ال تي تزال غير كافية بالنظر للاحتياجات الهائلة التي يتعين تلبيتها، بل وحتى أن الإعانات التي ينتظر منها تدعيم التوجه التنموي للجماعات الإقليمية عادة ما توجه إلى تغطية العجز المسجل في أعباء التسيير.

و تعتبر البلدية هي أحد الأطراف التي تعمل على خدمة المجتمع المحلي وتحقيق جميع متطلباته وتفضيلاته في شتى المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لأنها الوحدة الإدارية الأقرب من المواطن وتحقق كل هذه الخدمات يأتي من خلال العنصر الهام في تجسيد التنمية المحلية ومن خلال دراستنا لبلدية برهوم ولاية المسيلة لسنة 2021 وتوقعات لسنة 2023 تم التوصل إلى النتائج التالية :

– تعاني البلدية من نقص كبير في المصادر الداخلية فمن جانب الإيرادات الضريبية فتمويلها لميزانية البلدية ضعيف ومن الأسباب التي تحرم البلدية من تعبئة أكبر حجم من الضرائب هو قلة المؤسسات الاقتصادية ، وكذلك الضعف الكبير الذي تعرفه البلدية في المداخيل الخاصة بها مما يدل على نوع من الإهمال من طرف السلطات المحلية.

– تعتمد البلدية على المخصصات المالية الناتجة من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية المتمثلة في منح معادلة التوزيع كل سنة من أجل تمويل قسم التسيير

– مساهمة التمويل الذاتي في قسم التجهيز الاستثمار غير فعالة وذلك راجع إلى الأعباء الكثيرة التي تعاني منها البلدية والمتمثلة في قسم التسيير

المخططات البلدية للتنمية هي العنصر الفعال في دعم التنمية المحلية على مستوى البلدية فهي التي تأخذ أكبر حجم في تمويلها للبرامج التنموية الموجهة في خدمة المجتمع المحلي.

عدم التنفيذ الكلي للبرامج الأمر الذي يؤدي إلى ترحيل الفائض المالي كل سنة .

ومن خلال ما تقدم يمكننا من تقديم التوصيات التالية :

- تدعيم التمويل المالي للجماعات المحلية بجملة من الموارد المالية الجديدة كتخلي الدولة عن بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية
- تدعيم الاستثمار المحلي وإنشاء هيئات وصناديق خاصة تعمل على تمويل الجماعات المحلية.
- الوقوف على المعيقات التنموية، وترقية الجماعات المحلية لتكون في مستوى المهام المنوطة بها.
- الإسراع في إنجاز مناطق صناعية عبر البلديات لما ستوفره من مناصب شغل و إيرادات الميزانية البلديات.
- وضع . خطة شاملة وإستراتيجية مثلى لتطوير دور الجماعات المحلية بالاعتماد على الرقمنة والإدارة الإلكترونية.
- توفير الإمكانات المادية والبشرية للبلديات حتّى تمكنها من تحصيل إيراداتها وتفعيلها وفق متطلباتها المحلية.

قائمة
المراجع

- **أولا : الكتب**

1. "ميشيل توداروmichal todaro –"، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، السعودية،
2. أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1986،
3. بعلي محمد الصغير، قانون الإدارة المحلية الجزائرية ،دار العلو،الجزائر،2004،
4. د.المين العوض حاج احمد، حسن كمال الطاهر،رباب المحينة، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، أغسطس 2008.
5. د.عبد الله زبيري ،التنمية المحلية مع نماذج تطبيقية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،2021/2020،
6. داودي الطيب،الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية ،دار الفجر للنشر والتوزيع،2008،
7. الزغبي سمارة خالد ،تنظيم السلطة الإدارية،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،مصر،2009،
8. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2001،
9. عبد المطلب عبد الحميد،التمويل المحلي والتمنية المحلية ،دار الجامعة،الإسكندرية،2001،
10. عبيد علي أحمد الحيجاوي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض وبيان كيفية معاملتها ضريبيا، دار النهضة العربية، مصر، 2001،
11. فريد راغب النجار، التمويل المعاصر، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2009،
12. مصلح ممدوح الصرايرة، القانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2012،

- **ثانياً: المجلات**

1. إيمانويل بالداكشي، بندكت كليمس، سانجيف جوبتا، إستخدام المالية العامة لحفز النمو، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، صندوق النقد الدولي، عدد4، 2003،
2. خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان، الوساطة المالية غير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي، الجزائر، جامعة الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، 2006،
3. د.وهيبة بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في التنمية المحلية ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، جامعة البليدة، الجزائر،
4. رياش مبروك ، صندوق التضامن والضمان للجمعات المحلية في الجزائر ،مجلة "دراسات في الإقتصاد والتجارة المالية ،مخبرالصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد3،سنة 2017،
5. العوفي علي ،صلاحيات الجماعات المحلية في فرض الجباية المحلية ،مجلة أكاديميا للدراسات السياسية ،جامعة سيدي بلعباس كلية الحقوق (الجزائر) ،المجلد 06، العدد04،السنة 2021،
6. قديد ياقوت ، بوقناديل محمد ،التكامل الاقتصادي "المخططات البلدية للتنمية ودورها في دعم التنمية المحلية "، مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والادارية تصدر عن مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي ، جامعة احمد دراية –أدرار – ،العدد07،السنة سبتمبر 2015،
7. لخضر مرغاد ،الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، العدد السابع، مجلة العلوم الإنسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة ،فيفري 2005

8. محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول لنظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان، 18-20 أغسطس 2003،

9. مرغاد لخضر ، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة بسكرة ، العدد 07، فيفري 2005

10. وهيبة بن ناصر ،التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية ،مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد السادس،جامعة البليدة 2لونيسي علي ،ذ

- **ثالثاً: الأعمال الغير مشورة (الرسائل الجامعية)**

1. أعراب كريمة ،عمريو نعيمة ،إيرادات الجماعات المحلية –بلدية وولاية بجاية نموذجا – ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ،جامعة عبد الرحمان ميرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم القانون العام ،تخصص قانون الجماعات الإقليمية ،السنة الجامعية 2016/2015،

2. بوعفار عبد الحق ،التمويل المحلي والتنمية المحلية في الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص إدارة وحكامة محلية ،جامعة محمد بوضياف – المسيلة –، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص إدارة وحكامة محلية ، السنة الجامعية 2014-2015،

3. حمادو سليمة، إصلاح الجماعات المحلية في الجزائر كخيار إستراتيجي، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012،

4. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011،

5. رزيق صباح ، المخططات البلدية للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية برهوم (2018-2021)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الإدارة المحلية، السنة الجامعية 2021/20202،

6. رميسة كلاش ،تمويل التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة ولاية أم بواقي –،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكادمي في علوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي –أم بواقي– ،كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلو التسيير ،تخصص مالية بنوك ،السنة الجامعية 2016-2017،

7. سالمي عبد الوهاب ،آليات تفعيل مصادر التمويل للحد من عجز ميزانية الجماعات المحلية –دراسة حالة بلدية مسيلة –)أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوارة الطور الثالث في : العلوم المالية والمحاسبة ،تخصص : مالية وجباية معمقة ، السنة الجامعية 2022،2023،

8. سايح فريد. اثر عجز ميزانيات البلديات على تمويل التنمية المحلية بالجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر 03 ،2018/2017،

9. شوادرا إيمان ،دور الضريبة المحلية على تمويل الجماعات المحلية دراسة حالة لبلدية بسكرة2019/2016،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسير ، قسم علوم الاقتصادية ،تخصص إقتصاد نقدي وبنكي ، السنة الجامعية 2020/2019،

- **رابعاً: القوانين والنصوص التنظيمية**

1. الجمهورية الجزائرية الشعبية ،وزارة المالية ،قانون 90-36 المؤرخ في 1994/01/01 المتضمن الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة ،المادة231.

2. المادة 10 من الأمر 08-02 المؤرخ في 2008//07/24 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008،الجريدة الرسمية عدد42.

قائمة الملاحق

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

عدد المساكن المزودة بالكهرباء	نسبة التزود بالكهرباء (%)	عدد المساكن المزودة بالغاز	نسبة التزود بالغاز (%)
5274	100	4050	76

السنوات / الإيرادات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نواتج الاستغلال	0,17	0,21	0,15	0,13	0,27	0,25	0,45
ناتج الأملاك العمومية	1,31	0,72	0,95	1,40	1,27	2,12	2,47
ناتج استثنائي	0,37	0,03	0,70	4,40	15,32	1,13	21,36

السنوات	الإيرادات الذاتية		الإيرادات الخارجية		المجموع السنوي
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	
2013	30,62	%16	159,40	%84	190,03
2014	41,63	%17	197,54	%83	239,17
2015	55,14	%24	174,18	%76	229,32
2016	51,74	%12	379,64	%88	431,38
2017	88,16	%32	188,42	%68	276,58
2018	94,60	%26	275,22	%74	369,83
2019	98,85	%18	462,32	%82	561,17

السنوات	النفقات (مليون دج)		الإيرادات (مليون دج)	
	قسم التسيير	قسم التجهيز	قسم التسيير	قسم التجهيز
2013	177,11	87,33	282,41	100,83
2014	201,20	37,01	306,64	23,35
2015	209,52	87,43	301,29	108,26
2016	187,79	169,55	228,89	189,16
2017	178,32	86,16	227,36	94,03
2018	203,72	87,33	248,52	98,90
2019	198,44	80,90	244,31	101,99

2023 | 3 القسم التسيير | 2023

المواد	الإيـــرادات	إعتمادات مفتوحة بآخر حساب إداري وبترخيصات خاصة	إقتراحات الرئيس	تصويت المجلس	المصـادقة
	70- منتـوجـات الإستغـلال	2 598 565,00	2 000 000,00	2 000 000,00	
700	بيع المنتوجات و الخدمات حقوق مياه الشرب-	0,00	0,00	0,00	
700/1	بيع المنتوجات و الخدمات - حقوق تذاكر النقل	0,00	0,00	0,00	
700/2	بيع المنتوجات و الخدمات - حقوق إيصال المياه	236 000,00	0,00	0,00	
700/3	بيع المنتوجات حقوق رخص البناء والمناقصات و الساحات	2 362 565,00	2 000 000,00	2 000 000,00	
700/4	حقـوق تذاكـر الملعب البلدي	0,00	1900.000,00		
705	رسـوم				
706	رسـوم الجـنازة				
707	إرسـالات إداريـة				
708	خـدمات مـدفوعة للمستخـدمين				
	71- نـاتج الأمـلاك العمـومية	1 656 600,00	10 328 000,00	10 328 000,00	
710	بيـع المحـاصيـل				
714	تـأجير العقـارات	1 587 600,00	2 328 000,00	2 328 000,00	
715	رسـوم على الطرق و الأماكن والتوقيف،الخ	69 000,00	8 000 000,00	8 000 000,00	
716	التـرخيـص في المقـابر				
719	نـاتج آخـر للأمـلاك العمـومية				
	72- نـاتج مـالـي				
720	مـداخيـل السنـدات و الـربوع				
721	مصـلحـة				
722	مصـلحـة				
723	مصـلحـة				
	73- تحصيـلات و إعـانـات	119 339 089,24	101 127 046,40	101 127 046,40	
730	تحصيلات من صندوق تعويض المنح العائلية و الصندوق الإجتماعي (ص.و.ت)	119 144 689,24	100 927 046,40	100 927 046,40	
731	المسـاهمة في المسـاعدة الاجتمـاعية	194 400,00	200 000,00	200 000,00	
732	تحصيـن الفـوائـد				
733	إعانات الدولة و الجماعات العمومية الأخرى				
734	رسـوم على الأفـراح				
739	تحصيـلات و إعـانات أخـرى	0,00	26 819 818,96	26 819 818,96	
	74-ممنوحات ص التضامن البلدي(ص.و.ت.ا)	47 699 637,92	26 819 818,96	26 819 818,96	
740	منـح معـادلـة التـوزيـع بالتساوي	47 699 637,92			
741	تـوزيع المـوارد الخـاصة	0,00			
	75- ضـرائب غيـر مبـاشرة	5 923 926,83	5 985 196,00	5 985 196,00	
750	الرسم على القيمة المضافة TVA	5 923 926,83	5 985 196,00	5 985 196,00	
751	الرسـم الإضـافي على رسم الـذبح				
752	الرسـم على العـروض				
753	الرسـم على العاب اليناصيب				
754	رسـم الإقـامة				
	76- ضـرائب مبـاشرة	63 370 793,15	62 826 242,00	62 826 242,00	
760	الرسم العقاري والتطهير TA.TF	201 490,00	96 456,00	96 456,00	
761	الرسـم على النشـاط المهنـي TAP	55 795 992,62	53 918 303,00	53 918 303,00	
762	الضريبة الجزافية الوحيدة IFU	7 373 310,53	8 811 483,00	8 811 483,00	
763	الضريبة الجزافية الوحيدة IFUIM	0,00	0,00		
769	الرسم على النشاط المهني ن.م.إ.TAPTHC	0,00	0,00		
	الضريبة على الدخل العقاري IRGF		0,00		
	ضرائب ورسوم أخرى (الرسم على السكن)				
	77- الرسم الوحيد على القيمة المضافة(ر.و.ق.م	553 175,00	4 447 051,00	4 447 051,00	
	79- نـاتج إستثنـائي				
798	أشغال التجهيز المنجزة بالإستغلال المباشر	553 175,00	4 447 051,00	4 447 051,00	
799	نـاتج إستثنـائي آخـر	241 141 787,14	213 533 354,36	213 533 354,36	
	مجمـوع الإيـرادات				
	850- فـائض النفقـات			0,00	

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الرقم
إهداء	I
تشكر	II
قائمة الجداول والاشكال	III
مقدمة	أ-ر
الفصل الأول :. الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
تمهيد	02
المبحث الأول : مفهوم التمويل المحلي .	03
المطلب الأول: تعريف التمويل المحلي	04
المطلب الثاني: خصائص التمويل المحلي	07
المطلب الثاني : أهمية التمويل المحلي.	08
المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية :	12
المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية .	12
المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية .	16
المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية .	19
المبحث الثالث : حاجات التنمية المحلية لتمويل المحلي .	22
المطلب الأول : التنمية المحلية وضرورة توافر الموارد المالية	22
المطلب الثاني: تزايد الاتجاه إلى الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية.	23
خلاصة الفصل	24

الفصل الثاني: **مصادر التمويل المحليفي الجزائر**	
المبحث الأول: المصادر الداخلية :	27
المطلب الأول: المصادر الجبائية المباشرة:	27
المطلب الثاني: مصادر تمويل ذاتية الجبائية	30
المبحث الثاني: مصادر التمويل الخارجية	31
المطلب الأول: الإعانات والقروض	31
المطلب الثاني: الضرائب الغير مباشرة والرسوم المماثلة	36
خلاصة الفصل الثاني	41
الفصل الثالث : **الدراسة الميدانية لبلدية برهوم**	
تمهيد	43
المبحث الأول : واقع التنمية المحلية ببلدية برهوم ولاية المسيلة.	44
مطلب الأول: تقديم بلدية برهوم.	44
المطلب الثاني: تحليل مصادر المالية الذاتية لتمويل التنمية المحلية ببلدية برهوم.	53
المطلب الثالث: تحليل مصادر المالية الخارجية لتمويل التنمية المحلية ببلدية برهوم	56
المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في بلدية برهوم	58
المطلب الأول : مشاريع المخططات البلدية للتنمية المحلية ببرهوم للفترة (2018-2021)	58

المطلب الثاني : حصيلة مشاريع مخططات البلدية للتنمية ببرهوم للفترة (2021/2018) :	61
المطلب الثالث: دور مصادر التمويل الذاتية في تمويل التنمية المحلية ببلدية برهوم	65
المبحث الثالث : أفاق إصلاح تمويل التنمية المحلية	68
المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي	69
المطلب الثاني: الإصلاح المالي	70
المطلب الثالث : الإصلاح الاجتماعي	72
الخاتمة	74
قائمة المصادر والمراجع	77
قائمة الملاحق	83
فهرس المحتويات	86
الملخص	88

فهرس المحتويات

الملخص:

إن تحقيق التنمية المحلية بما تتضمنه من أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية يتطلب تعبئة أكبر قدر من الموارد المالية، لذا يعتبر التمويل المحلي أحد المتطلبات الضرورية لتقوية وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، ورغم وجود العديد من الموارد المالية المحلية، لكنها تبقى غير كافية، حيث يبقى اعتماد الجماعات المحلية على ما تقدمه السلطة المركزية من إعانات مالية ، وهذا ما يستوجب تجديد نظام تمويل التنمية المحلية والبحث عن استراتيجيات مثلى لدعم مصادر التمويل الحالية وتحقيق التنمية المحلية المنشودة. إلا أن نجاح الهيئات المحلية في أداء الوظائف المتعددة التي تتولاها في مختلف الميادين المنوطة لها يتوقف لحد كبير على حجم الموارد المالية الذاتية أو الخارجية، حيث كلما زادت هذه الموارد كلما تمكنت الجماعات المحلية من ممارسة وظائفها بأكبر كفاءة ممكنة، وتعميق التنمية المحلية وزيادة معدلتها، وبالتالي لا يمكن تحقيق تنمية محلية بأكبر معدلات ممكنة دون تمويل محلي قوي ، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل بلوغ التنمية المحلية، إلا أن التنمية المحلية في بلدية برهوم ولاية المسيلة على غرار باقي بلديات الوطن تبقى تعاني من معوقات على جميع الأصعدة وضمن جميع المجالات.

الكلمات المفتاحية : التمويل المحلي، التنمية المحلية، الجماعات المحلية

Abstract:

Achieving local development with its economic, social and political goals requires the mobilization of the largest amount of financial resources, so local financing is considered one of the necessary requirements to strengthen and achieve local development in Algeria. This is what necessitates the renewal of the local development financing system and the search for optimal strategies to support current funding sources and achieve the desired local development. However, the success of local authorities in performing the multiple functions they undertake in the various fields entrusted to them depends to a large extent on the volume of internal or external financial resources, as the more these resources increase, the more local groups will be able to exercise their functions as efficiently as possible, and deepen local development and increase its rate, and thus It is not possible to achieve local development at the highest possible rates without strong local financing, and despite the efforts made by Algeria in order to achieve local development, local development in the municipality of Barhoum, wilaya of M'sila, like the rest of the country's municipalities, continues to suffer from obstacles at all levels and within all fields. .

Keywords: local financing, local development, local groups